A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.10
15 October 1990

ARABIC

UN LIBRARY
SEP 25 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العاشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

- خطاب السيد مأمون عبد القيوم ، رئيس جمهورية ملديف
- خطاب السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا
- خطاب السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية
- خطاب سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :
السيد أبو حسن (ماليزيا)
السيد بونغو (غابون)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

خطاب السيد مامون عبد القيوم ، رئيس جمهورية ملديف

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ملديف ، فخامة السيد مامون عبد القيوم .

اصطُحب السيد مامون عبد القيوم ، رئيس جمهورية ملديف ، إلى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية ملديف ، فخامة السيد مامون عبد القيوم ، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية .

الرئيس عبد القيوم (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أعرب لكم ، سيادة الرئيس ، عن اخلص تهنئتي وتهانئ أعضاء وفد ملديف لانتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ونحن على ثقة أن مداولات هذه الدورة ، بفضل توجيهاتكم الكفؤة ، ستختتم بطريقة ناجحة . كما انني أود أن أعرب عن خالص تقديرنا للواء جوزيف غاربا الذي قام بعمل ممتاز عندما تولى رئاسة الجمعية في السنة الماضية . وهنا أحيط بسرور خاص باهمية الزيارة التي قام بها إلى ملديف في مطلع هذا العام على الرغم من جدول أعماله المزدحم .

كما أنني أود أن أعرب عن عميق تقدير بلدي للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لجهوده المتفانية دفاعا عن الاهداف السامية للامم المتحدة . ونتمنى له التوفيق في جميع مساعيه .

ومن دواعي سروري البالغ أن أرحب باسم ملديف بقبول ناميبيا عضوا في الامم المتحدة ، لانها تستحق ذلك عن جدارة بعد معركة طويلة وشاقة من أجل الاستقلال . ونحن على ثقة بأن ناميبيا المستقلة ستسهم مساهمة ايجابية إلى ابعد الحدود في أعمال المنظمة . كما أود أن أرحب باحدث عضو إنضم إلى المنظمة ، وهو إمارة لختنشتاين ، وأن أقدم له التهنئة على نيله مركز السيادة المستقل الذي يتمتع به هذا اليوم .

تحتفل ملديف هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لنيل الاستقلال السياسي التام . وبالتالي قد يكون واردا أن أتحدث قليلا عن المنجزات التي تمكنا من تحقيقها إبان السنوات الخمس والعشرين الماضية . فمنذ اليوم الاول من نيلنا الاستقلال ، شرعنا في طريق شاق لتجاوز التهديد الثلاثين المتمثل في الفقر والامية والمرض . وبالعمل الشاق الحقيقي تجاه الصعوبات البالغة ، تمكنت ملديف من اتخاذ خطوات هائلة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ففي مجال التعليم ، حققنا الآن نسبة ٩٥ في المائة في محو الامية . فما يزيد عن ٨٠ في المائة من أطفالنا يذهبون إلى المدارس . ومستوى الصحة المتحسن إنما يتضح في انخفاض معدل وفيات الاطفال من ١٢٠ لكل ألف من المواليد الاحياء في عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ لكل ألف في عام ١٩٨٩ ، وارتفاع متوسط الاعمار من ٤٦,٥ سنة في عام ١٩٧٧ إلى ٦٤ سنة في عام ١٩٨٨ . وفي الناحية الاقتصادية بدورها حققنا تقدما طيبا للغاية . فبالاستثمار المخطط في قطاعات هامة من صيد الاسماك والسياحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، أصبح معدل الدخل الفردي أكثر من ستة أمثال مستويات ما قبل الاستقلال ، وقد حافظنا على معدل نمو اقتصادي قدره ١٠ في المائة في السنة خلال السنوات العشر الماضية . وأود أن أعبر عن عميق امتنان شعب ملديف لجميع شركائنا في عملية التنمية ، وللامم المتحدة ووكالاتها لدعمها السخي من أجل تحقيق هذه النتائج المشجعة .

إن إنشاء رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في عام ١٩٨٥ قد فتح آفاقا جديدة للتعاون الاقليمي ، وهو يجسد الاهداف المشتركة لأمم جنوب آسيا . وملديف تشارك بهمة ونشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والاستقرار والامن في منطقتنا .

إن ملديف حكومة وشعبا تتطلع إلى الاجتماع الخامس لرؤساء دول وحكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي ، المقرر عقده في ماليه ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، لتوفير الفرصة لتقدم برامجنا المشتركة الرامية إلى النهوض بنوعية حياة شعوب الدول السبع .

لقد سعت ملديف دائما إلى المشاركة بنصيبها المتواضع في الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة في تعزيز مبادئ السلم والتعاون الدولي . وفي عالم يتسم بالتوتر والنزاع ، فإننا نتمسك بشدة بالمبادئ المقبولة عالميا والخاصة بعدم التعرض أو التدخل في شؤون دول ذات سيادة من جانب دول أخرى .

وهكذا ، فإننا ننظر بقلق عميق إلى الأزمة الراهنة في منطقة الخليج ، ونؤكد مجددا اقتناعنا الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر لانتهاك سيادة أية دولة وسلامتها الإقليمية من جانب دولة أخرى . إن السلم والاستقرار لا يمكن أن يتحققا في أي مكان في العالم ما لم تحترم سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية . وتحث ملديف الحكومة العراقية على الاستجابة بشكل إيجابي لطلب مجلس الأمن والمجتمع الدولي سحب قواته من الكويت فورا ، والسماح لشعب الكويت باستعادة الحياة الطبيعية في بلده تحت قيادة الحكومة الشرعية للكويت برئاسة الأمير صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح . إننا نؤيد قرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع ونطالب العراق بالإفراج عن جميع المواطنين الأجانب واحترام حصانة البعثات الدبلوماسية في الكويت .

وبينما نحث على التوصل إلى حل سلمي لأزمة الخليج ، نؤكد مجددا التزامنا بتقديم تأييدنا القلبي لأولئك الذين يسعون إلى القضاء على تهديدات الحرب . إننا نرحب بالاتجاه التاريخي الجديد الذي نراه في العلاقات الدولية اليوم ، والذي يمثل تغيرا نأمل أن يعزز مبادئ السلم والتعايش السلمي . وكل الذين يؤيدون الحرية والعدل سيحيّون معنا تحرك الدولتين العظميين الواضح - وإن كان بطيئا - لخفض ترساناتهما النووية وإقامة علاقات إيجابية بين الشرق والغرب . إن هدم حائط برلين ، والتوحيد القريب لألمانيا مثلان يوضحان تلك التطورات الإيجابية . إنهما

يوفران النموذج الصحيح للجهود المقبلة لتعزيز السلم والامن في العالم . وإنه لمما يسرنا أيما سرور أن نرى المنجزات الناجحة الاخيرة للامم المتحدة في هذا الشأن . إن انهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وانسحاب القوات من أفغانستان ، وحصول ناميبيا على الاستقلال منجزات ولدت فينا آمالا جديدة في تحقق سلام عالمي شامل .

وعند هذا المنعطف ، اسمحوا لي بأن أؤكد مجددا تأييدنا لتوحيد كوريا عن طريق الحوار السلمي . وبصرف النظر عن تأييدنا لذلك الهدف ، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تأييدنا لجمهورية كوريا في مساعيها للانضمام إلى عضوية الامم المتحدة .

لقد أُنكِر على الفلسطينيين حقهم المشروع في تقرير المصير لفترة طويلة . وإن الانتفاضة البطولية التي يقوم بها الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ، هي تعبير شجاع عن إرادة وتصميم الشعب الفلسطيني على إعادة اكتساب حقوقه غير القابلة للتصرف . إن هجرة اليهود السوفيات زادت من سوء الحالة المتدهورة بالفعل . ولا تزال اسرائيل تنشئ مستوطنات غير شرعية في الاراضي المحتلة . وتعتقد بلادي اعتقادا راسخا بأنه إذا اريد للسلم أن يحل في الشرق الاوسط فإنه يجب إيجاد حل شامل لقضية فلسطين يقوم على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني . لقد حان الوقت لبذل جهد عالمي متضافر لتحقيق هذه الاهداف . وفي هذا الاطار ، نؤيد عقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية .

إن شعب جنوب افريقيا الاسود يتعرض باستمرار للتكدير من جانب نظام الاقلية البيضاء . وبينما نهنئ الامم المتحدة على جهودها الجديرة بالثناء في ممارسة الضغط للإفراج عن نيلسون مانديلا ، فإننا نعرب عن اقتناعنا بضرورة ممارسة مزيد من الضغط على نظام الاقلية إذا ما أراد المجتمع الدولي حقا أن يرى نهاية لمعاناة الشعب الاسود . وينبغي لأدوات الفصل العنصري أن تفكك كلها . ومن مسؤولية الامم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الاخرى ، بل وجميع الحكومات ، العمل على القضاء على العنصرية التي نعتقد أنها ليست مجرد جريمة ضد الشعب الاسود في جنوب افريقيا وإنما جريمة ضد الإنسانية .

مع أن العالم قد يكون مهيأ لخفض بعض أكثر الأسلحة تدميرا ، ومع أن المجتمع الدولي قد يشعر بالسرور نتيجة تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين في العالم ، فإنه بالنسبة للعديد من الدول الصغرى ذات السيادة ، مثل ملديف ، لاتزال توجد أزمة خطيرة تحتاج إلى حل طويل الأجل : وهي حماية دولنا وأمنها والقضاء على الخطر الذي يهدد سيادتنا واستقلالنا . إن خطر المرتزقة الدوليين المتفاقم قد زاد من ضعف الدول الصغرى أمام التهديدات الخارجية . والاعتداء المسلح على ملديف في عام ١٩٨٨ واحد من الأمثلة على الأبعاد الخطيرة التي وصل إليها هذا الخطر الدولي . وقد يعتبر البعض ذلك الحدث حدثا غير هام بالمنظور العالمي ، ولكننا لا يمكن أن نتجاهل أن هؤلاء المرتزقة الدوليين هددوا في السنوات الأخيرة سلم واستقرار العديد من الدول . والحقيقة إن المرتزقة الدوليين قد أصبحوا اليوم حسني التنظيم والتمويل وأصبحوا مسلحين تسليحا متقدما . وما لم يتخذ ضدهم إجراء فوري صارم ، فإنهم سيظلون مصدر خطر كبير يهدد العالم بشكل عام .

إن الدول الصغرى ليست في موقف يتيح لها التضحية بمواردها الصعبة للدفاع عن نفسها ضد ذلك التهديد . إن اقتصاداتها هشة للغاية بحيث لا تسمح لها بتحويل أموال لبناء قدرتها العسكرية . والاعتماد على الذات لا يمكن أن يكون هو الرد الوحيد . وإنما ينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يبذل جهودا تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى . إن ميثاق الأمم المتحدة قد تصور بعض الآليات لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول من التهديدات الخارجية ، لكن تلك الآليات بعيدة عن أن تكون كافية . وقرار الأمم المتحدة ٤٤/٥١ بشأن "توفير الحماية والأمن للدول الصغرى" الذي قدمت مشروعه ملديف واعتمدته الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، يعد في الواقع خطوة حيوية في الاتجاه الصحيح لعلاج الحالة . والاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم توفر فرصة أكبر لتحدي أعمال الإرهاب والارتزاق العسكري .

إن القضايا الاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث اليوم تتطلب اهتماما عاجلا . إن البلدان النامية تقع في دائرة مفرغة من الفقر والركود وعبء المديونية الثقيل والإتجاهات السلبية الاخرى التي تديم تخلفها . ولا تقدم أوجه العجز الهيكلي ، مثل وجود اقتصاد قليل التنوع بسبب ضيق قاعدة الموارد في البلد ، التفسير الوحيد للأداء المفزع لهذه البلدان خلال العقد الماضي . وإن خفض تدفق المعونة من البلدان المتقدمة النمو ، مما أعاق جهود البلدان النامية ، الإنمائية ، قد سبب لهذه البلدان خيبة أمل كبيرة .

وبرنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الاول المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٨١ قد دعا البلدان المتقدمة النمو إلى الاسهام بنسبة ٠,١٥ في المائة من اجمالي انتاجها القومي في المساعدة الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا . إلا أنه لم تحقق هذا الهدف إلا ثمان من الدول الغنية ، ولم يبلغ متوسط المساهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلا ٠,٩ في المائة . وتزايد تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي ، فقد هبط نصيبها من الصادرات العالمية إلى مجرد ٠,٣ في المائة في عام ١٩٨٨ ، بالمقارنة ب ١,٤ في المائة في عام ١٩٦٠ . كما أن الدين الخارجي لأقل البلدان نموا زاد من ٣٥,٨ بليونا من الدولارات الأمريكية في عام ١٩٨٢ إلى ٦٩,٣ بليونا في عام ١٩٨٨ . والخلاصة هي أن الحالة الاقتصادية للبلدان النامية ازدادت تدهورا ، كما أن الهوة بين الاغنياء والفقراء ازدادت اتساعا ابان العقد المنصرم .

ومن الواضح الآن أن النتائج الاقتصادية لأزمة الخليج ستؤدي إلى تفاقم الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي ، تلك الاتجاهات التي ستكون الدول الصغيرة أكثر من يتأثر بها . وملديف تمر أصلا بمصاعب اقتصادية خطيرة نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار النفط مما أثر على الصناعات الرئيسية التي تدر عملة أجنبية ومصايد الأسماك والسياحة . وإذا بقيت الأزمة دون حل فسيزداد توتر الحالة الحرجة لميزان مدفوعاتنا . ونقترح بقوة أن يعزز المجتمع الدولي التزامه بتقديم المساعدات إلى البلدان النامية من أجل إعادة إحياء اقتصاداتها وتحسين نوعية هذه المساعدات عن طريق جعلها أكثر تكيفا مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان المتلقية لهذه المساعدات . إن إلغاء التعريفات أو تخفيضها بشدة لضمان معدلات تبادل تجاري ايجابية ، وزيادة منح المعونة للمساعدة على تنويع الاقتصاد ، وتهيئة مناخ مؤات للمزيد من الاستثمار الأجنبي ، والسماح بتدفق الموارد بحرية أكبر . كل هذه تدابير يلزم اتخاذها على الفور لتصحيح هذه الحالة .

والرسالة التي أريد إبلاغها هي أنه سيستحيل في واقع الامر على البلدان النامية وحدها أن تعكس اتجاه حالة الجمود التي أصابت اقتصاداتها منذ أمد طويل مهما أحسنت في تحديد أولوياتها . حقا ان مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في مطلع هذا الشهر قد حدد بشكل جلي أولويات خمس . إلا أن هذه الأولويات تشمل تطوير الموارد البشرية وإنهاء تدني حالة البيئة وتعزيز القطاع المنتج المتنوع ، وما هذه إلا بضعة مجالات من المجالات التي لا يمكن تحقيق تقدم ملموس فيها إلا اذا أمكن تعبئة التزامات مكملة من شركاء تلك البلدان في التنمية .

اسمحوا لي أن أوجه نظركم إلى قضية تسبب لنا قلقا كبيرا ، وهي قضية سعيت بكل عزم إلى الحصول على مساعدة من المجتمع الدولي لحلها . وأشير إلى الارتفاع العالمي في درجة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر المتوقعين ، مما قد يعرض للخطر بقاء دولتي الجزرية . ونحن نحاول أن نفعل كل ما بوسعنا لمجابهة هذا الخطر الداهم . وفي اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في كوالالمبور في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، اقترحت ملديف أن يبذل الكومنولث قصارى جهده للتعجيل بصياغة اطار اتفاقية للبيئة الذي تتعاون في إعداده منذ فترة المنظمة العالمية للارصاد الجوية مع برنامج الامم المتحدة للبيئة . ومن المعروف أن التقرير الاولي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ سينظر فيه المؤتمر العالمي الثاني المعني بالمناخ الذي يعقد في جنيف من ٩ تشرين الاول/اكتوبر إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . ونأمل أن تعتمد الاتفاقية النهائية في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يعقد في عام ١٩٩٢ .

إن مؤتمر الدول الصغيرة المعني بارتفاع منسوب مياه البحر الذي استضافته ملديف في العام الماضي واعلان "ماليه" بشأن الارتفاع العالمي في درجة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر الذي أصدره المؤتمر قد أكدا الطابع الملح للمشكلة وحددا مجالات عديدة يمكن التعاون بشأنها دوليا في هذا المضمار . ووفقا لما دعا إليه اعلان

"ماليه" ، أنشئ فريق عمل لتنسيق نهج مشترك إزاء قضايا تغيير المناخ والارتفاع العالمي في درجة الحرارة وارتفاع منسوب مياه البحر ووضع استراتيجيات عالمية وإقليمية في هذا الشأن ومتابعتها . ومن المقرر أن يجتمع هذا الفريق الذي يضم ممثلين من منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الكاريبي ومنطقة جنوب المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الهندي في ماليه في مطلع العام القادم .

بيد أن هناك حدا لما يمكن أن تضطلع به الدول الصغيرة الواقعة على مستوى منخفض . فنحن في حاجة إلى المساعدة الدولية . وفي هذا العالم المتعدد الاقطاب الذي أصبح فيه التكافل عنصرا أساسيا ، نرى أن مسؤولية اتخاذ تدابير وقائية لا تقع فقط على عاتق الدول المهددة بارتفاع منسوب مياه البحر . ولا نزال نرى أن مسؤولية عكس الوضع الحالي تقع أيضا على عاتق الدول التي أدى تسابقها من أجل التنمية على مدى سنوات عديدة إلى الارتفاع العالمي في درجة الحرارة ونضوب طبقة الأوزون والمطر الحامضي وإزالة الغابات من المناطق الاستوائية . ولا يمكننا أن نقبل أن تتحقق التنمية الاقتصادية على حساب بيئتنا .

وتدعو ملديف الدول الصناعية إلى اتخاذ تدابير عاجلة للحد من إنبعاث غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي واتباع تكنولوجيات تتفق مع البيئة . إننا نحثها على مساعدة البلدان النامية لكي تنفذ تدابير مماثلة . وأملنا وطيد في أن يستمع المجتمع العالمي إلى صوتنا - صوت الدول الواقعة على مستوى منخفض - وينقذنا من كارثة نصبح فيها لاجئين بسبب تدهور البيئة .

إن أطفالنا هم أكثر قطاعات مجتمعنا ضعفا إزاء مخاطر البيئة . وهم الذين سيعانون على الأرجح من تدهور نظمنا البيئية . وآلاف الأطفال يموتون كل عام بسبب أمراض تعود إلى البيئة مثل الاسهال وأمراض الجهاز التنفسي . وهناك أعداد أكبر معرضة لملوثات الهواء والماء . ونتائج تغيرات البيئة لن تؤثر فقط على الجيل الحالي من الأطفال بل أيضا على من لم يولد بعد . ويعيش أكثر من ٨٣ في المائة من أطفال العالم في البلدان النامية . ونمو السكان السريع في هذه المناطق سيزيد من

عدد هؤلاء الاطفال في المستقبل . ولابد من إطعامهم وكسائهم وإسكانهم وتعليمهم وتمكينهم من النمو في بيئة صحية . ومن واجبنا أن نحمي كوكبنا من أجلهم ومن أجل أجيال المستقبل . ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، وهو أول اجتماع من نوعه على الاطلاق ، سيعقد هنا خلال ثلاثة أيام . وآمل أن يهيئ السبيل للقيام بهذه المهمة .

إن ملديف تشعر بالاعتزاز لانها أكملت ٢٥ عاما من عضويتها في الامم المتحدة هذا العام . وما زلنا مقتنعين أنه بالرغم من الصعوبات التي تواجهنا بين الفينة والاخرى ، فإن الامم المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على أن تتصدى بفعالية للتحديات والصراعات العديدة التي تهدد التطور السلمي للحضارة . إننا نضع ثقتنا الخالصة في هذه المنظمة التي ستؤدي جهودها إلى تحقيق أهم حلم يراود أبناء البشر ، وهو تحقيق السلم بين الامم والاجناس والافراد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، أن أشكر رئيس جمهورية ملديف على الخطاب الهام الذي ألقاه توا .

اصطُحب السيد مأمون عبد القيوم ، رئيس جمهورية ملديف ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية نيكاراغوا .

اصطُحبت السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني أن ارحب في الامم المتحدة برئيسة جمهورية نيكاراغوا فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي تشامورو وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية .

الرئيسة فيوليتا باريوس دي تشامورو (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل ٤٥ عاما تشكلت الامم المتحدة لتحوّل السيوف إلى سكك لحرث الارض . وفي نيكاراغوا فإننا اليوم نحوّل حلم الامم المتحدة العظيم هذا إلى حقيقة . ففي ٢٥ شباط/فبراير الماضي وتحت إشراف الامم المتحدة صوّت شعب نيكاراغوا من أجل احلال السلام . وقد تميز ذلك اليوم بأهمية كبيرة في تاريخنا . فبعد أكثر من نصف قرن من الاضطهاد تحرر شعب نيكاراغوا من سجنه ، سجن الايديولوجيات والدكتاتوريين . إن العمل الصامت الذي قام به الآلاف من أبناء شعبنا في الدوائر الانتخابية قد تحوّل إلى صرخة قوية تمثلت في رفضه للعنف وتحبيذه حل النزاع الاجتماعي والخلافات السياسية بالوسائل السلمية والمتحضرة .

إن شعب نيكاراغوا قد صوّت تصويتا مدويا للحكومة التي أتشرف برئاستها اليوم . لقد صوّت ليوحدنا ، وحدة راسخة وإلى الابد ، مع جميع البلدان الاخرى التي اختارت طريق الحرية . لقد كانت الامم المتحدة الضامن لهذه الانتخابات ، وهي أول انتخابات حرة حقا أجريناها طيلة فترة ١٦٩ سنة من وجودنا كجمهورية . وشأني في ذلك شأن بقية النيكاراغويين من أبناء جيلي ، فقد أُتيحت لي الفرصة لاول مرة في حياتي لاصوّت بحرية . باسم جميع أبناء نيكاراغوا أتوجه بجزيل الشكر إلى هذا المحفل العالمي وإلى جميع المنظمات الدولية الاخرى والدول التي أيدت رغبتنا في الحرية .

(الرئيسة باريوس دي تشامورو)

في ٢٥ شباط/فبراير مكنتم نيكاراغوا من الدخول في حقبة جديدة . وخلال خمسة أشهر فقط حققنا السلام الذي بلغ ذروته بإزالة الطابع العسكري ونزع سلاح ٠٠٠ ٢١ فرد من أفراد المقاومة النيكاراغوية . وفي أقل من خمسة شهور خفضنا حجم القوات المسلحة تخفيضا كبيرا . فقد خفضنا عدد القوات المسلحة من جيش قوامه ٠٠٠ ٩٦ فرد إلى جيش قوامه ٠٠٠ ٣٤ فرد . كذلك نعمل على إزالة جميع الأسلحة التي لدى المدنيين ، فأصبح مدفونا تحت الأسمنت أكثر من ٠٠٠ ١٨ بندقية كانت مملوكة للقوى السياسية . ونسعى جاهدين من أجل اختتام المفاوضات المتعلقة بتحديد أسلحة الجيش وتحديد عدد أفراد الجيش . إن نيكاراغوا بنجاحها في نزع السلاح وتدميرها أسلحة كتلك التي قدمتها اليوم للأمين العام للأمم المتحدة إنما تعطي قدوة حسنة للآخرين .

إن اتفاقات نزع السلاح التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتبر في نظرنا خطوة بناءة للبشرية جمعاء . ولكن هناك شيء أكثر من ذلك . أود اليوم أن اعلن ان الديمقراطية تراث للبشرية جمعاء . ومع ذلك علينا أن نظهر أبلغ الاهتمام بما يمكن أن يترتب لو فقدنا الديمقراطية الوليدة في نيكاراغوا التي كلف مولدها الكثير جدا ، ذلك أن هذه الديمقراطية كانت خطوة هامة في سبيل السلم والاستقرار في جميع أرجاء أمريكا الوسطى . فلو خسرنا السلم ولو قصرنا في توطيد دعائم ديمقراطيتنا لمحونا فتحا من أعظم الفتوح في أمريكا . لذلك أناشد من على هذا المنبر جميع الديمقراطيات في العالم بأسره أن تلتزم بقضية الديمقراطية في نيكاراغوا .

خلال فترة الأشهر الخمسة هذه من عمر حكومتنا الجديدة ، شهد شعبنا حرية واحتراما لحقوق الانسان في نيكاراغوا لم يسبق لهما مثيل ، فلم يعد الناس يخشون العيش في بلادهم . وفي نيكاراغوا لم يعد الناس يخشون العمل . وفي نيكاراغوا لم يعد الناس يخشون توجيه النقد إلى حكومتهم . ولم يعد هناك أي خوف من الانتاج . إن صغار الفلاحين والمنتجون والتجار جميعهم أحرار في شراء وبيع منتجاتهم بحرية في السوق . ولم يعد الآباء يخافون على حياة أطفالهم . وفي نيكاراغوا لم يعد الأطفال يخشون

الذهاب إلى المدرسة للتحصيل والدراسة . ولا يخشون التفكير لانفسهم . ولم يعد هنـــاك أي خوف على المستقبل . في نيكاراغوا لم يعد أحد يخشى السلم . فالناس يعرفون كلمـات البابا يوحنا بولس الثاني الذي قال : "إن الوجه الجديد للسلم اليوم هو تعزيـــز التنمية" .

باسم جميع أبناء نيكاراغوا بوسعي أن أقول اليوم من هذا المحفل العالمـــي إننا نحن أبناء نيكاراغوا نؤمن بالله ونؤمن بالحرية ونؤمن بالديمقراطية ونؤمـــن بالوطن ونؤمن بأنفسنا ونؤمن بجميع الدول الشقيقة التي منحتنا تأييدها وتفهمهـــا . بيد أن هناك شيئا أكثر أهمية . فوطني نيكاراغوا لا يسير في التيار الديمقراطي الـذي يتدفق عبر العالم فحسب ، بل إنه أيضا ثمرة حركة اقليمية جديـــدة أيدتها الأمـــم المتحدة بفعالية وحمتها بإبداع وأصالة وشجاعة . وإنه ليشرفني أن أمثل بلادي في سنة لها مغزى خاص في التاريخ الحديث .

إن نيكاراغوا ملتزمة التزاما قويا بالحفاظ على استقلالها تجاه المصالـــح الراغبة في الهيمنة . ونيكاراغوا بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ستواجه التحـــدي المتمثل في تجاوز الحواجز الايديولوجية التي كانت تفصل بيننا وإزالتها .

إن نيكارغوا تدين غزو الكويت للعراق ، وتؤيد القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع لهذه المنظمة . وفي الوقت ذاته نرحب بالإفراج عن نيلسون مانديلا ، ونؤيد القضاء على العنصرية والفصل العنصري .

إن إعادة توحيد الشعب الالماني أمر ذو دلالة كبيرة بالنسبة لشعبي ، ويعد مثالا حيّا على نجاح المصالحة . إنني أحلم بأمريكا الوسطى الموحدة . أحلم بأمريكا الوسطى منزوعة السلاح . أحلم بأمريكا الوسطى التي تعيش في حرية ، أحلم بأمريكا الوسطى المشتركة في حوار دائم . أحلم بأمريكا الوسطى التي تنعم بالتقدم .

إننا نأمل أن يحرص العالم على مشاطرة ، ومواصلة تأييد ، الجهود التي تبذل لصالح قيام أمريكا الوسطى الديمقراطية المنزوعة السلاح الخالية من اي وجود عسكري ، بحيث يتسنى لنا يوما ما أن نعلن للعالم أن أمريكا الوسطى منطقة سلم وتعاون . لقد حان الوقت لوضع حد للعنف والتسلح وبدء العمل على تحقيق سيادة المجتمع المدني على السلاح . ولا ينبغي لرجل في أمريكا الوسطى أن يخفض رأسه بعد الآن أو لامرأة أن تخفض رأسها هوانا في وجه القوة أو الديكتاتورية . لقد بدأنا الثورة العظيمة القائمة على اللاعنف ، الثورة المدنية والديمقراطية القائمة على التصويت واحترام كرامة كل فرد وحريته وحقوقه . ونحن نؤمن بأن التفاهم بين الامم هو طريق المصالحة الدولية .

هذه الثورة ، التي تقوّي عرى الترابط بين أمريكا الوسطى ، تعزز التكامل السياسي عن طريق إنشاء برلمان أمريكا الوسطى . ونحن نأمل في تكوين اتحاد اقتصادي لأمريكا الوسطى . وقد اتفقنا على استراتيجية مشتركة تسمح لاقتصاداتنا بالمشاركة بشروط تنافسية في خطة عمل اقتصادية ، وهذا أمر حيوي لحياة منطقتنا .

بيد أننا لا يمكن أن نحصر أنفسنا في حدود منطقتنا الإقليمية . إن أمريكا اللاتينية هي حلم بوليفار ، وهي اسم مجتمعنا العظيم . إن الوحدة هي مرجع كل شيء عظيم تحقق في أمريكا . إن ثوراتنا العظيمة - ثوراتنا السياسية في سبيل الاستقلال ، وكذلك الثورات الثقافية - قد حركها الوعي بوحدتنا ، الذي يبعث من جديد اليوم بانتصار الديمقراطية . إن اتحادنا الإقليمي هو السبيل الوحيد لحصولنا على القوة

اللازمة لحل المشاكل المشتركة الخطيرة مثل المديونية الخارجية ولتمكين اقتصاداتنا من الاشتراك في الاسواق الدولية . نحن صغار وفقراء بيد أن مُثُلنا العليا تجعلنا كبارا .

إن المصالحة الوطنية التي نسعى إليها في نيكاراغوا ، وكذلك الجهود المستمرة صوب تحقيق المصالحة في جميع ربوع العالم في الوقت الحاضر ، ليس لها هدف أسمى من هدف تعزيز حقوق الافراد . فكلما صغر البلد زاد فهمه لحقوق الإنسان وشعوره بقيمتها . وبهذه الروح وباسم نيكاراغوا ، أعلن التزامنا الثابت بتأييد عقد الامم المتحدة للقانون الدولي .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل من آفاق المستقبل المشجعة إلى احتياجات الحاضر الملحة . ويقال ، وهذا مما يشرف جنسنا ، إن النساء هن الملائكة الحارسة للحاضر . إن المرأة التي تحمل طفلا بين ذراعيها تعرف أن المستقبل هو الحاضر . ولا شك أننا في نيكاراغوا قد فتحنا ذراعينا للسلم والديمقراطية . واليوم ، تواجه نيكاراغوا حالة مشابهة لتلك الحالة التي واجهتها بعض البلدان في نهاية الحرب العالمية الثانية . إننا نعرف أن جهودنا أساسية لتحقيق نقطة تحول في إعادة تنشيط اقتصادنا عن طريق عهد اقتصادي واجتماعي بين العمال ومنشآت الاعمال والحكومة ، وهي عملية بدأناها في العشرين من هذا الشهر . إن هذا أسلوب جديد لم يعرفه الحكم من قبل في نيكاراغوا .

إننا نقر ونسلم بمسؤوليتنا عن تحقيق تكييفات وتحولات تجعل اقتصاداتنا ناجعة . بيد أن هذا الجهد ينبغي أن يتممه التعاون الدولي بما في ذلك المعاملة التفضيلية . إننا ننظر إلى التعاون الدولي ، ليس بوصفه بديلا عن جهودنا ، بل بوصفه عنصرا ضروريا إضافيا لتحقيق النمو المطرد والاشتراك المتزايد في التجارة الدولية .

إن دعم ديمقراطيتنا يعني توسيع رحاب الحرية والعدالة في العالم . وهؤلاء الذين يفهمون ذلك يعلمون أن الديمقراطية والإنعاش الاقتصادي في نيكاراغوا يمثلان شرطا مسبقا ضروريا لتدعيم السلم في جميع أنحاء المنطقة .

(الرئيسة باريوس دي تشامورو)

وأود أن أؤكد على النقطة التالية التي تعتبر هامة جدا لتحقيق السلم والديمقراطية في بلدي ، وأقصد الحاجة إلى دعم إدماج الالاف من اللاجئين النيكاراغويين الذين شردوا أو سرحوا من المقاومة النيكاراغوية ومن الجنود الذين سرحوا من الجيش ، بسبب التخفيضات الاخيرة في عدده ، في العملية الإنتاجية للامة .

وأخيرا أشير إلى العبء الهائل الذي تشكله المديونية الخارجية بالنسبة لشعبنا . إن مبادرات واستراتيجيات المديونية المختلفة التي استخدمت في العالم تمثل في بعض الحالات تقدما حقيقيا . ونحن ننظر بعين التفاؤل إلى مبادرة الرئيس بوش للامريكتين ، القائمة على مقترحات خاصة بالتجارة والمديونية والتنمية ينبغي لبلداننا أن تقوم بتحليلها تحليلا متانيا . بيد أن الجهود المبذولة حتى الآن ليست كافية . فمن الضروري أن يقدم لنا المجتمع الدولي دعما أكبر لجعل عبء مديونيتنا الثقيل أكثر احتمالا . عندئذ ستكون بلداننا قادرة على توجيه مواردها المالية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها .

وأرى أن إعادة التفاوض على أسس تساهلية مع بلدان أمريكا الوسطى بشان الدين ينبغي أن ينظر إليه من منظور أخلاقي ، لا على أساس اقتصادي بل باعتبارها خطوة أساسية صوب حل أزمة التنمية المؤلمة التي يواجهها الكثير من بلداننا والتي ستحيق الضرر بنا جميعا في نهاية المطاف .

وبهذا وحده يمكننا أن نوجد ، وأن نخلف وراءنا ، عالما أكثر استقرارا وعدلا لرجال ونساء المستقبل الذين هم أطفال الحاضر ، أطفالنا ، وأحفادنا ، وأمثالهم من اطفال وأحفاد الغير ، الذين يتعين علينا أن نكافح من أجلهم ، كما كان يقول المرحوم زوجي ، بدرو جواقين تشامورو ، حتى آخر لحظة في حياته . وبهذا المعنى نعرب عن دعمنا الثابت لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، وعن اقتناعنا التام بأن أي عمل تقوم به الامم المتحدة في الوقت الحاضر سيكون عديم المقصد إذا لم يكن نابعا من رغبة واضحة في أن نحقق لاممنا ما نريده لاطفالنا .

إن نيكاراغوا مثل صخرة وضعها كل من الجغرافيا والتاريخ في وسط العالم الأمريكي ، وعلى هذه الصخرة تهب كل الرياح السياسية والاجتماعية وبها تعصف شتى التيارات العالمية . لقد ناضل جميع أبطالنا ضد بناة الامبراطوريات وضد القوات الغازية ، ويبدو أن قدرنا هو تجاوز الحدود . لهذا السبب ، إذا كان ثمة بلد يلتقي روحيا وبكل جوارحه مع هذه المنظمة ، فهو وطني . وأناشدكم ألا تتركونا وحدنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكر ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلت به توا .

اصطُحبت السيدة باربيوس دي تشامورو ، رئيسة جمهورية نيكاراغوا ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

كلمة السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية .

اصطُحب السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية ، السيد حسين محمد إرشاد ، وأدعوه لإلقاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس إرشاد (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يجدر بي أن أتقدم إليكم بتهاني الحارة على انتخابكم لهذا المنصب بجدارة . إن انتخابكم ليس دلالة على الاحترام الشديد الذي تكنه لكم الجمعية العامة فحسب ، إنما هو دليل أيضا على الثقة التي يضعها المجتمع العالمي في مالطة .

كما أن سلفكم ، السيد جوزيف غاربا ، يستحق منا التقدير ، إذ كان حازما ومنظما ورقيقا وسخيا ، وأدى مهمته بامتياز ، فشرّف نفسه وشرّف بلده نيجيريا .

وتجدر الإشادة أيضا بالأمين العام خافيير بيريز دي كويار على سعيه الدؤوب للسلم وعلى جهوده التي يبذلها دون كلل في سبيل التنمية .

(الرئيس إرشاد)

إن توسع أسرة الامم المتحدة يشهد على مصداقية المنظمة . ونحن نرحب بلختنشتاين في وسطنا ونتطلع إلى مشاركتها النشطة في أعمالها .

نجتمع في وقت معقد لكنه قد لا يكون نهاية التاريخ كما يعتقد البعض . على نقيض ذلك ، إننا على أعتاب حقبة جديدة . ويجب الا يؤدي الفرح بنهاية الحرب الباردة إلى الرضى المفرط عن الذات . فما زالت تلوح في الافق تحديات وفرص يجب مواجهتها واقتناصها . والصورة البازغة لا تخلو من خطر على الدول الضعيفة والفقيرة . وما زلنا نهتم في المقام الاول بتأمين مراعاة مصالحها السياسية والاقتصادية . ولا يمكن أن نسمح بأن تهدرها الهيمنة الإقليمية .

ومما لا شك فيه أن التقارب بين الدول الكبرى هو تطور بالغ الإيجابية ونحن نرحب به . ولكن يجب أن نحذر من اتخاذ هذا التقارب ذريعة لإطلاق العنان لتوترات معوقة جديدة . ثمة تحولات سياسية واقتصادية كبيرة جارية الآن في أوروبا ، تحمل في طياتها إمكانات خير كبيرة . يمكن أن تتكرر أرباح السلم الناجمة عن تلك التحولات على صعيد عالمي . بيد أن هذه التغيرات قد ترتد على العالم بطرق غير معروفة حتى الآن . إذ يمكن لهذه التغيرات أن تقصي الموارد والاستثمارات عن العالم النامي ، ويمكنها أيضا أن تؤدي إلى إيجاد تكتلات اقتصادية منفردة تستبعد منها الدول الضعيفة والفقيرة . وثمة مخاوف أن يزداد الإرهاب تفشيا في النظام العالمي الجديد .

ويؤمل الا يحدث شيء من ذلك . يجب علينا أن نشجع القوى المضادة الإيجابية . فإنها ما فتئت تدعو إلى الانفتاح لا الانعزال ، وإلى التسامح إزاء القيم المختلفة ، وإلى حوار لا تشوبه الايديولوجية ، وإلى تعاون قائم على الرضى . إن مشاكل العالم تقتضي استجابة متضافرة . ونحن نزداد اقتناعا بأن الامم المتحدة وحدها هي التي يمكنها أن تشكل هذه الاستجابة عن طريق الإدارة التعاونية والامن الجماعي .

قد يتسنى تحقيق مطامح مؤسسي الامم المتحدة الواردة في ميثاقها . ومعا ، يجب أن نعمل جميعا على إزالة السبب الجذري للحرب ، واستئصال الفقر ، ومعالجة مسالة المديونية ، وعكس اتجاه التردي البيئي ، ومكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وتعزيز التقدم الاجتماعي . وقد يبدو هذا جدول أعمال طموحا يقوم على آمال كبار ، إلا أنه لا يمكن المحافظة على حيوية مجتمعاتنا إلا بالسعي الدؤوب لتحقيق الاهداف النبيلة .

تبددت آمالنا في عقد يتميز بالاستقرار إثر خيبة الامل التي سببتها أزمة الخليج الحالية . وقد أدانت الامم المتحدة غزو الكويت وضمها . وطلبت إلى العراق التخلي عن الاراضي التي ضمها وإعادة حكومة الكويت الشرعية . وبنغلاديش ملتزمة تماما بالتقيد بقرارات الامم المتحدة . ولا يمكن أن نتهاون في المبادئ الحيوية التي ينطوي عليها الامر . فلكل الدول المحبة للسلم مصلحة كبرى في الحفاظ على سيادة كل دولة في المجتمع الدولي وعلى أمنها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية . إن هذه المبادئ متأصلة في دستورنا . ونحن نقدسها ونتمسك بها باعتزاز شديد .

وعلى أساس هذه الاعتبارات ، أرسلنا فرقة من القوات إلى المملكة العربية السعودية ، بناء على طلب المملكة . وسيكون دورها دفاعيا محضا . وقد أيد برلماننا الوطني هذا القرار بقرار إجماعي . وقد رئي أن هذه الخطوة تدعم قضية السلم والاستقرار في المنطقة ، وتدعم المصالح الاعم للمجتمع الإسلامي بأسره .

وفي الوقت نفسه ، يواجه العالم الآثار المقلقة لمشكلة إنسانية واسعة النطاق . فثمة مئات الالاف من المغتربين التواقين للعودة إلى ديارهم محتجزون في المنطقة . ومحنتهم تنطوي على أعلى درجات البؤس . وقد كانت بنغلاديش بين البلدان الأولى التي حثت منظومة الامم المتحدة على الاضطلاع بدور نشط في عملية إعادة التوطين . وقد تطورت الجهود المبذولة منذ ذلك الحين حتى أصبحت تمثل نصرا مرموقا للامم المتحدة في مجال التنظيم السليم . لقد سافرت بنفسي إلى تركيا وإلى المملكة العربية السعودية لتشجيع هذه العملية . وشاهدت كيف أن البلدان المجاورة لا تضن بتقديم مساعدتها على الرغم من القيود الشديدة التي تعاني منها . ونحن نعرب عن امتناننا لها بلا حدود . ونشيد بوكالات الامم المتحدة المعنية - لا سيما مكتب الامم

المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، والصليب الاحمر ، وجمعيات الهلال الاحمر ، والمكتب الدولي للهجرة والمنظمات غير الحكومية . وأود أن أشير بصفة خاصة إلى البلدان المانحة ، التي قدمت مساعدات مالية سخية للغاية . إلا انه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله . وستكون مسؤوليات الامير صدر الدين خان ، الممثل الخاص للامين العام مسؤوليات جسيمة . ولا شك لديّ في انه سيضطلع بها بمهارته وحكمته المالوفتين .

وتؤثر الازمة على الاقتصاد العالمي تاثيرا كبيرا . وتعدّ الآثار المترتبة على هذه الازمة مقوضة بالنسبة لاقتصادات العالم النامي الهشة ، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا . وبالنسبة لبنغلاديش ، تتمثل هذه الآثار في تكلفة إعادة التوطين والتاهيل ، وانقطاع التحويلات ، وانخفاض حصائل الصادرات ، وارتفاع تكلفة النفط والمنتجات النفطية ، وتقلص مشروعات التنمية . ومشكلة كهذه بالنسبة لبلد من أقل البلدان نموا كبنغلاديش ، تعدّ مشكلة ذات أبعاد لا حدّ لها .

وعلى الرغم من ذلك ، فإننا نشعر بالارتياح إلى وحدة المجتمع الدولي وتصميمه على التضامن في العمل . فالدولتان العظميان تبديان تماسكا غير عادي . ونحن نناشد بقوة حكومة وشعب العراق الشقيق أن يبالي بنداءاتنا . ويتعين على العراق أن يلغي الضم غير المشروع للكويت وأن يحل خلافاته الاصلية مع الكويت بالوسائل السلمية . وما زالت بنغلاديش ملتزمة بدعم أي تحرك في هذا الاتجاه . وفي هذا الصدد ، نرحب بأي مبادرة هادفة يتخذها المؤتمر الإسلامي والمجتمع الإسلامي بأسره .

يمثل الاتفاق بين إيران والعراق على تسوية النزاع الطويل الامد فيما بينهما بصفة نهائية تطورا نرحب به بارتياح . ويحدونا الامل في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية دائمة تمهد السبيل في نهاية المطاف إلى الاستقرار في المنطقة . ويجب أن تكون مهمة التعمير وإعادة التاهيل الآن محط الاهتمام الوحيد في الخليج . وهذا هو السبب في أن التطورات الاخيرة في المنطقة تعدّ تطورات محزنة تماما .

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ، إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء زيادة تعنت إسرائيل . وتزداد الحالة غير المستقرة السائدة حاليا خطورة نتيجة لموقف

إسرائيل السلبي إزاء أي تحرك يرمي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين . وأود أن أعلن على نحو لا لبس فيه أن التزام بنغلاديش بقضية فلسطين التزام لا تحيد عنه . ونحن ندين أعمال إسرائيل الاستفزازية المتمثلة في توطين المهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة . ونرى أن القمع الوحشي للانتفاضة المجيدة عمل مقيت يستأهل الشجب . إن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان عمل يستند إلى القوة ، ولا بد أن ينتهي ذلك . فيتعين على إسرائيل أن تنسحب من كل الأراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة منذ عام ١٩٦٧ . وينبغي استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، بما فيها إقامة دولة خاصة به تكون القدس عاصمتها . وفي هذا الصدد نؤكد من جديد نداءنا بالعقد المبكر لمؤتمر سلم دولي تشترك فيه كل الدول على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وعلى الرغم من أوجه التقدم الهامة نحو الحل السلمي ، فلا زال الأفغان يعانون . ولم يعد حتى الآن ملايين اللاجئين منهم إلى ديارهم بأمن وكرامة . وقد أدى استمرار إدخال الأسلحة إلى المنطقة واستمرار الحرب الأهلية إلى تعويق المهمة الضخمة ، مهمة إعادة التأهيل والتعمير . وتقتضي تسوية المشكلة أيضا إقامة حكومة تمثيلية حقا تكون مؤلفة على أساس عريض ومعبرة عن الإرادة الشعبية . ويجب أن يقرر شعب أفغانستان مصيره بنفسه . ويجب أن يكون بوسعه أن يختار حكومته دون أي تدخل خارجي بأي شكل كان . وينبغي كفالة الحفاظ على سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، وطابعها الإسلامي غير المنحاز .

وفيما يتعلق بكمبوديا ، فإننا نحيي الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا . فقد عانى شعب كمبوديا طويلا على نحو مؤلم لا يطاق . ونحن ندرك تمام الإدراك مع ذلك أنه على الرغم من هذه الخطوة الهامة ، ما زالت هناك عقبات عديدة ينبغي التغلب عليها . ولا يكمن التزامنا بالحل في مجرد الكلمات فحسب . ومنذ البداية ، عرضت بنغلاديش أن تدعم جهود الأمم المتحدة للسلم بشكل ملموس عن طريق الإسهام بأفراد مدنيين وعسكريين . وأكرر بحزم هذا العرض الآن .

وفي منطقتنا ، منطقة جنوب آسيا ، يبعث تصاعد التوترات بين باكستان والهند على بالغ قلقنا العميق . إنني أحث زعيمي البلدين على ممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس . وآمل أن تؤدي عملية الحوار البنّاء التي بدأت مؤخرا إلى نتائج إيجابية . وما زالت بنغلاديش ملتزمة بتنمية علاقاتها الوثيقة مع كل جيرانها على أساس العدالة والمساواة والمصلحة المتبادلة واحترام القانون الدولي . ونحن على ثقة كبيرة في إمكان استمرار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي . فلقد برهنت أربعة اجتماعات قمة متتالية على نجاح تلك المنظمة في الوفاء بولايتها الاجتماعية الاقتصادية . وقد قامت الرابطة أيضا بدورها في التنسيق السياسي . ونحن نتطلع إلى مؤتمر القمة الخامس ، المقرر عقده في دولة ملديف في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

وفي قبرص المقسّمة ، وعلى الرغم من تكثيف البحث عن حل بين زعيمي الطائفتين التركية والقبرصية ، ما زالت التسوية الشاملة بعيدة المنال . ومع ذلك ، ظهرت خيارات ممكنة للحل يمكن أن تصون المصالح المشروعة وقد تفي باهتمامات تلك الطائفتين . وتستحق هذه الخيارات الدراسة الدقيقة . ونأمل أن تؤتي هذه الخيارات ثمارها في نهاية المطاف . كما يحدونا وطيد الأمل في أن تؤدي الاتصالات المجددة والمبادرات الأخيرة بين الكوريتين إلى المصالحة وإلى حل مقبول .

ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في امريكا الوسطى لتعزيز التنفيذ العملي لمختلف الاتفاقات التي جرى التوصل إليها . إن جهود الأمم المتحدة في تنظيم ورصد تنفيذ هذه الاتفاقات يستحق الثناء بشكل خاص . كما أننا نستمد التشجيع من الدور القيادي الذي قام به رؤساء دول وحكومات الإقليم في السعي من أجل السلام .

وفي افريقيا أيضا ، هناك تقدم ملحوظ ، ومن الأمثلة عليه الصحراء الغربية . ومنظمة الوحدة الافريقية تقوم بدور نشط في هذا السبيل وتدعمها في ذلك الأمم المتحدة . كما أن التعاون المؤسسي بين بلدان المغرب بارقة أمل على إمكانية حل هذه القضية في النهاية .

وهناك تغيرات في الجنوب الافريقي كذلك . فاستقلال ناميبيا ، وإطلاق سراح نيلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ ، ووعود الإصلاح التي قطعها الرئيس دي كليرك ، جميعها تلقى الترحيب ؛ إلا أن سفك الدماء اليومي في تلك الأراضي التعيسة تذكرة مؤلمة بمتاعب جنوب افريقيا . إن الفصل العنصري لم يفكك بعد . ويتعين أن يستمر كفاحنا وأن تستمر مشاركة الأمم المتحدة النشطة إلى أن يحين الوقت الذي تتحول فيه جنوب افريقيا إلى دولة ديمقراطية متعددة الاعراق .

في عالم اليوم ، ما من منطقة أو بلد أو شعب يُعد بعيدا جدا عن أي أحداث . إن قلوبنا تدمي مع أبناء ليبريا في معاناتهم . ويتعين على العالم أن يفعل أكثر مما فعل لتخفيف تعاستهم . ويلزم بذل قصارى الجهود لإحلال السلام في ذلك البلد المضطرب الحال .

لقد أثلج صدورنا النجاح الأخير في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ؛ ونخص بالذكر الاتفاقات بين الدولتين العظميين . إلا أنه يتعين علينا أن نتذكر أن الأسلحة والصراعات يُغذي كل منها الآخر . وستنتشر المدافع طالما تواجدت الحاجة إليها . لذلك ، لن يُكتب نجاح حقيقي لنزع السلاح ما لم نعقد العزم على تغيير بيئتنا العالمية الراهنة . ومرة أخرى تشدد بنغلاديش على التزامها بنزع السلاح الكامل والشامل . ويجب أن تكرّس أرباح السلم لأغراض التنمية .

إن موقفنا الصريح نابع من اقتناعنا بأن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية معاهدة هامة لصيانة السلم والامن العالميين . ونحن نحث جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية على الدخول في مفاوضات مضمونية بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . كما يتعين عليها أن تؤكد وتعزز ضمانات الامن الإيجابية ، والسلبية أيضا ، بعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وقد شددنا على اهتمامنا بهذه القضايا في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد مؤخرا . ونحن نعتقد أن التمهيد الكافي قد تم لتحقيق هذه الاهداف الاساسية قبل مؤتمر الاستعراض والتمديد المقرر عقده عام ١٩٩٥ .

إننا نعتبر إنشاء المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومناطق سلم جزءا لا يتجزأ من تدابير نظام عدم الانتشار . وهناك حاجة ملحّة أيضا لمعالجة مسألة نزع الاسلحة التقليدية . والتنافس بين الجيران في هذا المضمار قد تكون له ، بل كانت له بالفعل ، عواقب مدمرة . ويجب استئناف عمل اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي بمشاركة جميع الدول . ويجب علينا أن نركز على عقد مؤتمر في كولومبو في أسرع وقت ممكن .

لقد أوضحت الاحداث الاخيرة بجلاء أن جذور الصراع تكمن غالبا في الاسباب الاقتصادية . وعلى مدى السنين الماضية ، كان هناك قلق متزايد إزاء انحسار التنمية . واجتمعت عوامل ومواقف هامة لتزيد من تفاقم الحالة . وأدت الاتهامات المتبادلة والجدل العقيم بين العالمين المتقدم والنامي إلى الركود ، بل حتى إلى تدهور الحالة في البلدان النامية . وازدادت الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وحاولت بلدان نامية عديدة أن تأخذ بوصفة التكيف الهيكلي مع ما يصاحبها من تكلفة عالية ومصاعب جمة . إن انهيار هياكل أسعار السلع الاساسية ، والتقلبات في أسعار الصرف ، وانكماش المساعدة بالقيمة الحقيقية ، وتزايد المديونية ، وتضاؤل القوة الشرائية ، كل هذه أشياء تهدد بخنق اقتصادات البلدان النامية .

وفي ضوء هذه الخلفية ، نرحب بالنتائج التي توصلت إليها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، والتي أسفرت عن توافق آراء عالمي جديد بشأن وسائل تعزيز التعاون الهادف . والغرض سانحة للتعبير عن عناصر التوافق في الآراء هذا في صياغة استراتيجية التنمية الدولية للعقد الحالي ، التي ينبغي أن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها الحالية .

ستكون النتائج التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، الذي انعقد مؤخرا ، عنصرا مكملا أساسيا . ونتيجة المؤتمر ، وإن لم ترق إلى مستوى التوقعات ، تعتبر ناجحة من جوانب عديدة . وهنا ، لا بد أن أشيد بالدور الإيجابي جدا الذي قام به الرئيس ميتران وبلده العظيم فرنسا . لقد تحقق بعض التقدم في قضايا هامة ، مثل زيادة تدفق الموارد والدين الخارجي ووصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق . ويتعين الآن بذل جهود شاملة من جانب البلدان المانحة ومن جانب أقل البلدان نموا لتنفيذ خطة العمل الجديدة تنفيذا كاملا . وعلى ضوء الاضطرابات الراهنة على المسرح الدولي والاثر الرهيب لأزمة الخليج على ذلك المسرح ، تبقى تنمية أقل البلدان نموا مهمة صعبة . وبالتالي ، يتعين زيادة التركيز على مشاكلها .

ونحن نتطلع بأمل كبير إلى مؤتمر الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية . وبنغلاديش تشارك بنشاط في العملية التحضيرية الجارية الآن . ويتعين أن يسفر المؤتمر عن نتائج تساعد مختلف البلدان ، ولا سيما بلدان العالم النامي ، على مواجهة مسؤولياتها . ويحدونا الأمل أن يكون الاتفاقين المقترحين بشأن التغيرات المناخية وبشأن حماية التنوع الحيوي جاهزتين للتوقيع .

إن تعزيز السلم العالمي والتنمية والأمن لا بد وأن يرتكز على الجهود التي تبذل لتعزيز سيادة القانون الدولي . لذلك ، فإنني أعلق أهمية خاصة على إعلان التسعينات عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي . ويتعين إعطاء الأولوية لتعزيز النظام الدولي لقانون البحار ، واستكمال أحكام الاستخدامات غير الملاحية للممرات المائية الدولية ، وصياغة نظام قانوني للبيئة .

ومما له أهمية قصوى ، في المحك الأخير ، تعزيز قيمة الإنسان . والقواعد التي تشكل مجموع صكوك حقوق الإنسان ، يجب أن تُعطى تعاريف مجدية . فحقوق الإنسان تتشابك مع الحق في التنمية تشابكا لا يمكن فصله . واليوم ، يعيش أكثر من بليون شخص على حافة الوجود . ولا يجوز ، بل لا ينبغي ، أن تنكر عليهم أبسط حقوقهم ، وأكثرها أساسية ، وهي الحق في الحياة اللائقة . ويتعين أن نكفل ذلك الحق في آخر عقد من هذا القرن . ويتعين أن تهتدي رحلتهم إلى القرن القادم بشعاع من الأمل .

ويمكن للأمم المتحدة ، بل يتعين عليها ، أن تساعد في هذا . وفي هذا المحفل ، يتعين علينا أن نعتمد قرارات بالإجماع . دعونا نعقد العزم على أن نواجه المستقبل سويا بصداقة وأخوة . دعونا نوفق بين ما تمليه المصالح الوطنية الفردية والاحتياجات العالمية . دعونا نوازن بين مقتضيات الاعتماد على الذات والمساعي الجماعية . دعونا نعزز الأمن العالمي ليتسنى لنا أن نواجه معا المخاطر التي تتهددنا . دعونا نعمل معا بجد لحل خلافاتنا ، وذلك حتى لا تهزمنا هذه الخلافات في النهاية .

إن هذا هو حلمنا المشترك . وهو حلم يمكن أن يترجم ، إن شئنا ، إلى واقع حي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب أمير دولة الكويت .

اصطحب سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الامم المتحدة بسمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية .

الشيخ الصباح : باسم الله نبدأ نحن المسلمين خطواتنا ... وبالحمد نتقرب إليه وهو الذي لا يُحمد على مكروه سواه .

لكم منا أيها السيد الرئيس ومن شعب الكويت التهنئة بانتخابك رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . إنك تنتمي إلى بلد صديق تربطه بالكويت أوثق الروابط ونستمد معا قوة وفاعلية دولنا من مبادئ العدل والشريعة الدولية إننا لواثقون بقدرتك على تحقيق الاهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي من هذه الدورة وفي وسط هذه الظروف الدولية المعقدة .

كذلك أوجه الشكر لرئيس الدورة السابقة الجنرال غاربا على حُسنِ إدارته ، وحكمته المعروفة في معالجة القضايا التي تهم أسرتنا الدولية .

ومن دواعي سروري أيضا أن أتوجه بالشكر والعرفان لسعادة الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار على جهوده الحثيثة والمميزة في خدمة قضايا السلام والامن الدوليين وحرصه على تطوير دور وفاعلية المنظمة الدولية في أداء المهام السامية التي أناطها بها المؤسسون الاوائل .

يسرنا أن نرحب بانضمان لختنشتاين العضو الجديد إلى منظمتنا الدولية ، ونتمنى لشعبها الصديق الازدهار والتقدم . راجين أن يعزز ذلك منظمة الامم المتحدة بما يضمن فاعلية وشمولية العمل الدولي المشترك .

(الشيخ الصباح)

إنني أخاطبكم اليوم من فوق هذا المنبر في ظروف عصيبة يمر بها بلدي المسالم ووسط تجربة نادرة تعيشها منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها دفاعا عن الشرعية الدولية ، وذلك من خلال موقف مجلس الأمن الدولي الذي تصدى بقرارات حاسمة لمواجهة العدوان السافر على دولة الكويت .

ولا شك أن الدور الحيوي الذي لعبه مجلس الأمن في ظل هذه الظروف العصيبة والتي تمر بها الكويت والعالم أجمع هو دور نأمل أن يتطور ولا ينحسر يسود ولا ينكسر بما يؤدي إلى ترسيخ قواعد العدالة الدولية .

لقد جئت اليوم إليكم حاملا رسالة شعب أحب السلام وعمل من أجله ، ومد يد العون لكل من استحقها ، وسعى للخير والصلح بين من تنازعوا ، وتعرض أمنه واستقراره ليد العبث ، إيمانا منه برسالة نبيلة أمرنا بها ديننا الإسلامي الحنيف وتحثنا عليها المواثيق والعهود وتلزمنا بها الأخلاق .

جئتكم برسالة شعب كانت أرضه بالأمس القريب منارة للتعايش السلمي والإخاء بين الأمم ، وكانت داره ملتقى الشعوب الآمنة التي لا تنشد سوى العيش الكريم والبناء والعمل . وها هو اليوم بين شريد هائم يحتضن الأمل في مأواه وبين سجين ومناضل يرفض بدمه وروحه أن يستسلم ويستكين للاحتلال مهما بلغ عنفوانه وبطشه .

محنة الكويت هي قمة مأساوية متعددة الوجوه لم يقتصر أثرها على الكويتيين فقط بل تجاوزت ذلك لتصيب شعوبا أخرى ، بل هي هددت وزعزعت الاستقرار في العالم بصورة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة .

لذلك جئت هنا إلى هذا المحفل ، وهو دفة قيادة العمل الدولي ، شاكر لكم على هذا التضامن العالمي الساحق معنا ، والذي تتضح معالمه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي صدرت بشكل لم يسبق له مثيل ، ليشكل موقفا دوليا صلبا يرفض أن يرى الشرعية والقوانين وقواعد الجيرة والأعراف تغتالها مدافع الغزاة وتدوسها جنازير الدبابات ، ويعكس خصوصية العدوان العراقي على دولة الكويت حيث لم يشهد التاريخ منذ الحرب العالمية الثانية أن اجتاح بلد ما دولة مستقلة ذات سيادة ، وعضوا في الأمم المتحدة وسعى إلى ضمها إليه بالقوة الغاشمة ويحاول محو اسمها وكيانها من خريطة العالم السياسية ، وإزالة معالم هويتها التي تحددها مؤسساتها وبنيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، ويجري كل هذا ونحن في نهاية القرن العشرين .

جئت إليكم لأطلعكم على هول المحنة والعذاب اللذين نعيشهما داخل وخارج أرضنا الحبيبة المحتلة ، وعارضا عليكم قضية بلادي العادلة ولاترك لضمائركم وبين أيديكم مصير شعب وأمة ، وأنا على يقين بأنكم لن ترضوا عن مساندة حقوقه المشروعة في تحرير أرضه بديلا ، كما أنكم لن تترددوا اطلاقا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحمل المعتدين والغزاة على إعادة الشرعية والتراجع عن همجيتهم وانحرافهم .

لم يكن عدوان النظام العراقي على دولة الكويت واحتلاله لها ومحاولته الباطلة لضمها إلى أراضيه ضاربا بعرض الحائط كل القوانين والمواثيق والاعراف والمعاهدات ، ومنها ما عقد بين البلدين وتحفظه هنا سجلات هذه المنظمة الدولية - لم يكن ذلك النزاع بين دولتين على جزء من الارض بل كانت خطة مبيتة للاحتلال السافر والسطو المسلح على دولة بأكملها ، ومن دولة كنا نرتبط معها بمواثيق دولية ضمن إطار جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والامم المتحدة ، وسائر المنظمات العالمية .

لقد اختلق النظام العراقي حججا واهية ومزاعم زائفة وملفقة ضد بلدي الآمن والمسالم وكان جوابنا على ذلك ، ورغم إيماننا ببطلان تلك المزاعم ، هو اقتراح سلطة تحكيم عربية محايدة نائتمن إليها أمرنا ، ونعرض عليها خلافاتنا . لكن العراق سارع إلى رفض ذلك وكان آخر مسعانا في طريق السلام هو المباحثات الثنائية في جدة ، بالمملكة العربية السعودية الشقيقة ، وأعربنا خلالها عن حرص الكويت على تسوية مشاكلها مع العراق ضمن الإطار العربي .

غير أن النية العراقية كانت تتجاوز الاشكال القانونية والجوانب الشرعية لتصل إلى اجتياح ربوع الكويت ، واستباحة سيادتها ودماء أبنائها وأموالها ، وهتك الاعراض وإشاعة الدمار والإرهاب ، والتنكيل بأبناء أرضها ، وتشريد مئات الالاف منهم ومن مواطني الدول الاخرى الضيوف علينا والذين سلبهم مدخراتهم وأزهق أرواح المئات منهم وارتهن بعضهم . ولا تزال حتى هذه الساعة حملة الإرهاب والتعذيب والإذلال مستمرة على تلك الارض الطيبة ، حيث تصلنا كل يوم أنباء المذابح واستمرار السطو المسلح الشامل على مقومات الدولة والافراد ، مما دفع قوى الخير والعدل والسلام في العالم

إلى محاولة التعرف على مأساة أولئك الابرياء ، فبادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بموجب مسؤولياتها المستمدة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ، إلى محاولة إرسال فريق عنها ، لتقديم تقرير عن حالتهم . لكن المعتدي ، وإمعانا منه في نهجه اللاإنساني ، رفض السماح لهذه اللجنة الدولية أن ترسل مندوبين عنها إلى الكويت للقيام بمهمتها . كما رفض السماح لمبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة الكويت ، وتفقد أحوال السكان فيها . هذا التصرف يُمثل انتهاكا آخر من المعتدي للقوانين والمواثيق الدولية والإنسانية مما يستوجب وقفة حازمة ضده .

ولكن عزاءنا الوحيد هو موقف دول العالم بجانب الحق الكويتي ، حيث أصدرت جامعة الدول العربية ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ومجلس الأمن القرارات المناسبة التي أدانت بموجبها العدوان العراقي وطالبت بإلغاء قرار الضم وانسحاب القوات العراقية الغازية فورا بدون قيد أو شرط إلى الحدود التي كانت قبل العدوان حتى تتمكن السلطة الشرعية من ممارسة اختصاصاتها ومهامها كما كانت قبل الغزو ، ومما يزيد من فخرنا واعتزازنا وقفة الشعب الكويتي الأبي ضد المحتل الغاصب المدجج بمختلف أنواع أسلحة الدمار دفاعا عن أرضه وسيادته واستقلال دولته .

لقد مضى عامان على المبادرة التي قدمتُها هنا من فوق هذه المنصة مناشدا إلغاء الديون التي تعاني من وطأتها وأعبائها دول حرمتها مختلف الظروف من الرخاء وتكالبت عليها الضغوط ، وإذا كان قد تم تحقيق بعض التقدم في هذا الإطار فإن حجم المشكلة ونطاقها ما زالا مصدر تهديد خطير لحياة الملايين من البشر ، وهو التهديد الذي لا شك يواجهه أيضا الاستقرار والأمن العالميان ، إذ توصل بعض المفكرين منذ زمن طويل الى الرباط الوثيق بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي . وحسبنا أن ننظر في كل ذلك الى النتائج العامة لمؤتمر باريس الذي عقدته الأمم المتحدة هذا الشهر بشأن مشكلات الدول الاقل نموا لندرك حجم المشكلة والطابع الملح لإحراز التقدم الملموس نحو معالجتها بشكل فعال يخدم مصالح البشرية جمعاء . لهذا ، فإن الكويت من جانبها وانسجاما مع اقتراحنا السابق قررت إلغاء الفوائد كافة على قروضها . كما ستبحث أصول القروض مع الدول الاشد فقرا وذلك من أجل تخفيف عبء الديون التي تقع على كاهل تلك الدول .

لقد كان بلدي يتشرف منذ أولى سنوات استقلاله بأنه في طليعة الدول التي تقدم المساعدات في مجال التنمية للدول الاخرى ، وكان حجم تلك المساعدات يشكل أعلى المعدلات بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، إذ بلغ ٨,٣ في المائة ، وهذا يؤكد حرص دولة الكويت على المساهمة في رفع مستوى الشعوب النامية وأنها سباقة في بناء البنية الاقتصادية للدول الاخرى .

لم تقتصر سلبيات الخراب والعدوان على الكويت وشعبها المسالم وعلى استقرار وأمن منطقة الخليج ، ومن ثم وضع الاستقرار العالمي كما تجلى لنا ، بعد تعدت كل ذلك لتصيب قضايا مصيرية كنا ولا نزال نتطلع الى أن يضع المجتمع الدولي حلولا لها مثل قضية الشعب الفلسطيني ومأساة احتلال جنوب لبنان الشقيق .

إن الكويت التي عرفتموها ستبقى على عهدكم بها دائما ، وفية لمبادئها ، غيورة على قيمها ، مخلصة لأصدقائها ، محترمة لعهودها ومواثيقها .

وفي ختام كلمتي هذه ، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أغتنم هذه المناسبة لأخاطب أهلي وعشيرتي أبناء الكويت الأوفياء ، أخاطبهم من على هذا المنبر العربي ، منبر الحق والعدل ، منبر الاشعاع والامل ، مؤكدا لهم أن الله سبحانه وتعالى ناصرنا بفضل سواعدهم وعزيمتهم ، وبفضل منظمة الامم المتحدة ، ومناصرة الاشقاء والاصدقاء وجميع الخيرين والشرفاء في العالم ، وإن خروج الغزاة آت لا ريب فيه بإذن الله العلي القدير ، وسنعود الى كويتنا كما عهدناها دار أمن وأمان وواحة أصيلة وارفة الظلال يستظل تحتها كل الطيبين والشرفاء من الكويتيين واخوانهم المقيمين يعملون يدا واحدة من أجل الخير والبناء مصداقا لقوله عز شأنه :

"يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم" صدق الله العظيم . (سورة محمد ، الآية ٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر أمير دولة الكويت على البيان الذي ألقاه لتوه .

اصطحب الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أبو حسن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لي أن استهل كلمتي أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين بأن أتقدم اليكم - سيادة الرئيس - بالتهاني . ذلك أن انتخابكم يعبر عن ثقتنا الكاملة في انكم - نظرا لما تتمتعون به من حكمة وخبرة ومهارة - ستضطلعون بنجاح بمسؤولياتكم في توجيه هذه الجمعية والوصول بها الى نتيجة مثمرة . لقد نهض سلفكم سعادة اللواء جوزيف غاربا ، بمهمته بتفان ، وأود أن أعرب له عن تقديرنا لعمل أتقن أداءه . ويجب عليّ أيضا أن أؤكد هنا على مدى اعجاب ماليزيا بالجهود التي لا تكل التي يبذلها الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار سعيا لتحقيق السلم والاستقرار .

وأتقدم بعبارات الترحيب والتهاني لوفد ناميبيا الذي يشترك لاول مرة في دورة عادية للجمعية العامة ولوفد لختنشتاين وهو آخر اضافة لعضوية الامم المتحدة . كما أرحب بوفد اليمن التي توحدت تحت راية واحدة . وأود أن أرحب سلفا بوفد ألمانيا المتحدة ، تطلعا منا الى اعادة التوحيد الرسمي لالمانيا في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . إن دخول دول جديدة في أسرة الامم المتحدة سيؤدي الى زيادة تعزيز الصفات العالمية لهذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، تؤيد ماليزيا طلب جمهورية كوريا أن تصبح عضوا في الامم المتحدة . إذ أن من شأن هذه الخطوة في تقديرنا أن تسهم أيضا في تعزيز التقارب بين الكوريتين .

إننا نشهد تغيرات هامة تقع في بقاع عديدة من العالم ، وهي تغيرات تؤثر حتما في حالة العلاقات الدولية وتوجد تحديات وتتيح فرصا في آن واحد . لقد هيأت التطورات الواقعة في الاتحاد السوفياتي ، والتي تعزى الى حد كبير الى السياسات التي يتبعها الرئيس غورباتشوف ، جوا من الثقة أدى الى إنهاء الحرب الباردة التي قسمت العالم لعدة عقود الى معسكرات وتحالفات . ان تزايد التقارب بين الدولتين العظميين وتغير السيناريو الدولي انما يبعثان فينا الامل في نظام دولي جديد يفسح

فيه عدم الثقة والتناحر اللذان سادا السنوات الماضية الطريق للتعاون والتشاور والتعايش السلمي بين الدول .

ثمة مسألة يُعتد بها وتهمنا وهي مدى تأثير هذه التغيرات على أساليب عمل الامم المتحدة ودورها في التفاعلات فيما بين الدول . وأستطيع أن أقول : سيكون لها تأثير كبير جدا . ومع ذلك ، تظل الامم المتحدة هي المنظمة التي يمكن أن توفر أفضل محفل وأداة لبناء توافق الآراء الدولي وتعزيز التعاون الدولي عن طريق أجهزتها المختلفة ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . لقد أدى التناحر بين الدولتين العظميين في الماضي الى جمود مجلس الامن إزاء الكثير من القضايا والى منعه من اتخاذ الإجراء اللازم بسبب استخدام حق النقض . بيد اننا نشهد الآن تبادلا للمصالح ورغبة مشتركة في حسم الازمات الدولية ، وقد تسنى هذا بسبب تغير السيناريو الدولي والاعتراف بالطابع المركزي لدور الامم المتحدة . وتعد المناقشة الدائرة حول غزو الكويت دليلا على الإرادة السياسية التي تسود الآن ، إرادة السعي الى اتخاذ إجراء موحد بشأن المسائل التي تعرض على المجلس . كم تود ماليزيا أن تتحقق أمنيتها أن يكون العالم الآن في مرحلة انتقال الى حقبة يوضع فيها مبدأ الامن الجماعي - وإن كان في طور البداية - موضع التطبيق ، تحقيقا لرؤية الآباء المؤسسين للامم المتحدة .

ومن دواعي فخر ماليزيا أن تكون جزءا في التطور الحاصل في الامم المتحدة ولا سيما في مجلس الامن . فلقد أيدنا دوما أن يضطلع المجلس بصورة فعالة بسلطاته في مجال التوفيق والالزام لضمان الامتثال العالمي لمقرراته وتنفيذها . وتعتقد ماليزيا أيضا أنه ينبغي الاضطلاع بعملية ترشيد وظيفة مجلس الامن وولايته بالروح الدينامية المتطورة باستمرار التي تتسم بها الامم المتحدة ، لكي يتمكن المجلس من تناول كل القضايا المطروحة عليه بمزيد من الفعالية .

يوجد الآن قدر كبير من التفاهم بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن حول عدد من المسائل ، وهذا من شأنه - إذا ما استمر - أن يبشر بالخير بالنسبة

للأعمال المقبلة للمجلس بل والأمم المتحدة عموما . غير أنه لا ينبغي أن يؤدي هذا التفاهم الى الانفراد بصنع القرار . فعلى الخمسة الدائمين أن يتحلوا بالمسؤولية في أعمالهم لا إزاء انفسهم فحسب وانما أيضا إزاء سائر المجتمع الدولي . وينبغي ألا يستخدموا حق النقض الذي يتمتعون به لإعاقة التوصل الى توافق في الآراء أو منع اتخاذ إجراء . وينبغي أن تخدم أعمالهم مصالح كل الدول الأعضاء وليس فقط مصالح دول معينة أو مجموعات معينة من الدول . وعلى حين كشفت أزمة الخليج ومسألة كمبوديا مؤخرا عن وحدة الهدف بين الأعضاء الخمسة الدائمين فإن هذه الوحدة ينبغي أيضا أن توفر الدليل على استعدادهم للعمل سويا في تعاون وثيق بشأن المسائل الاخرى التي استعصت على الحل حتى الآن ، ولاسيما قضية فلسطين .

إن الثقة المتجددة في الديمقراطية ، كما برهنت على ذلك الانقلابات السياسية والاجتماعية التي وقعت في أوروبا الشرقية وغيرها من بقاع العالم ، سيكون لها ، الى حد كبير ، أثر على نمط التصويتات في الأمم المتحدة . فلئن كانت التصويتات تتم خلال الحرب الباردة وفقا للإنتماءات السياسية للدول الأعضاء ، فالمفروض أن نشهد الآن في هذه الجمعية انخفاضا كبيرا في مثل هذا النمط من التصويت . ويحدونا الأمل في أن يؤدي انحسار التصويت وفقا للتكتلات الى اتخاذ المزيد من القرارات بتوافق الآراء بشأن العديد من المسائل . وهذا بالتأكيد سييسر التوصل الى حلول أكثر واقعية للكثير من المشاكل العالمية .

ولكي تؤدي الامم المتحدة وظيفتها وتضطلع بالمزيد من المسؤوليات ، لابد من أن تتوافر لها الموارد المالية الضرورية وذلك بقيام الدول الاعضاء بسداد انصبتها المقررة في وقتها دون شروط ، وبالتبرعات الكبيرة التي تقدمها الدول للمساعدة بصفة خاصة في تنفيذ المشاريع أو الانشطة . ومن الواضح أن وظيفة حفظ السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة ، وبالتالي العبء المالي الذي يترتب على عمليات حفظ السلم ، قد زادا زيادة كبيرة وهذا هو أحد المجالات التي تتطلب الاهتمام الشديد من الدول الاعضاء .

ويحفل جدول أعمال هذه الدورة من دورات الجمعية العامة بقائمة كبيرة من المسائل الهامة . وتظل الصراعات الإقليمية من المسائل التي تثير قلقا بالغا . وتأمل ماليزيا أن يتسنى حسم هذه الصراعات بالوسائل السلمية وبالمشاركة المناسبة للامم المتحدة ، كما حدث فيما يتصل بناميبيا ونيكاراغوا . وبوسعنا أن نؤيد أي جهود أخرى يبذلها الامين العام وبلدان أمريكا الوسطى من أجل التوصل الى تسوية سلمية للمشاكل الاخرى التي تواجه تلك المنطقة . ومن بواعث التشجيع لماليزيا كذلك أن الامين العام استطاع أن يبدأ عملية تنفيذ خطة لتسوية مشكلة الصحراء الغربية . وتحيط ماليزيا علما بالجهود الجادة التي بذلت لإيجاد حل دائم لمسألة افغانستان . وترحب ماليزيا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه بين العراق وايران للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ولوضع نهاية سلمية لحربهما الباهظة التكلفة . ومع هذا فإننا نظل نشعر بقلق لاستمرار التوتر في أماكن أخرى في المنطقة .

وينبغي أن يؤدي انتهاء الحرب الباردة الى تمهيد السبيل لحل الكثير من المشاكل الهامة التي لا تزال مدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة . وربما كان من أهم هذه المشاكل المشكلة الفلسطينية . فبينما يواصل العالم الإشادة بانتصار الديمقراطية في أوروبا الشرقية ومناطق أخرى ، لا يليق به أن يلوذ بالصمت إزاء الحقوق الديمقراطية للشعب الفلسطيني ، الذي ما برح ضحية لسياسات العدوان والتخويف والقمع التي تمارسها اسرائيل ، والذي حرم من حقوقه في تقرير المصير والدامة

وطن له . وإذا كنا بحق على مشارف عصر الأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، فلنأمل إذن أن نرى روح العمل الجماعي تلك وقد امتدت لتحل مشكلة فلسطين أيضا . وما لم يتم ذلك سيكون من العسير علينا أن نزعم بأن ممارسة الكيل بمكيالين غير موجودة بين الأعضاء الرئيسيين في الأمم المتحدة . وترى ماليزيا أنه من غير المقبول أن يعلن مجلس الأمن بقوة عن رأيه بشأن أزمة الخليج في الوقت الذي يعجز فيه عن العمل فيما يتعلق بقضية فلسطين البالغة الدقة .

ومن المشاكل الأخرى التي طال أمدها الفصل العنصري ، غير أنه لا يزال هناك أمل فيما يبدو في ايجاد حل لهذه المشكلة . فقد حدثت تطورات هامة من بينها الإفراج عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وغيره من المجموعات المناهضة للفصل العنصري ، والرفع الجزئي لحالة الطوارئ ، وتخلي المؤتمر الوطني الافريقي عن الكفاح المسلح . وقد أدت هذه التطورات الى تهيئة المناخ الملائم الذي يفضي الى المفاوضات . ولابد من أن يستمر الحوار الذي بدأ بين نلسون مانديلا بوصفه ممثلا للاغلبية السوداء في جنوب افريقيا والرئيس دي كليرك ليصل الى نهايته المنطقية ، ألا وهي وضع نظام للتصويت يقوم على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد في جنوب افريقيا الحرة والديمقراطية واللاعنصرية ، ووضع نهاية للفصل العنصري . والى أن يتحقق هذا الهدف ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الإبقاء على الضغط والجزاءات المفروضة على نظام جنوب افريقيا . ولكنا نشعر بقلق إزاء التصعيد الأخير للعنف بين السود ، الذي أدى التناحر القبلي فيه الى إزهاق أرواح كثيرة . ومما يثلج صدورنا الآن المؤشرات الأخيرة على أن نيلسون مانديلا والزعيم بوتيليزي سيلتقيان ، الأمر الذي يبشر بالخير للتضامن بين السود . ونأمل في أن يحول هذا اللقاء دون إراقة المزيد من الدماء . ونحث الرئيس دي كلارك ، المسؤول عن حفظ القانون والنظام في جنوب افريقيا ، على أن يتخذ الاجراءات المناسبة ، بما في ذلك الاجراء الخاص بمعالجة المسائل المتصلة بتحيز الشرطة واشتراك المتطرفين البيض في أعمال العنف تلك .

وفي جنوب شرقي آسيا نأمل أن يصل النزاع الكمبودي الى نهاية سليمة في القريب العاجل . إن الاتفاق الذي توصلت اليه جميع الأطراف الكمبودية في جاكرتا مؤخرا على قبول الوثيقة الاطارية التي وضعها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن كأساس لتسوية سياسية شاملة ولتكوين المجلس الوطني الاعلى تمثل بداية واعدة لعملية إيجاد حل سلمي ودائم وعادل . وينبغي أن يؤدي اعتماد مجلس الامن للقرار ٦٦٨ (١٩٩٠) ، الذي شاركت فيه ماليزيا مشاركة كاملة ، الى توفير زخم للجهود الرامية الى تعجيل هذه العملية . ويتعين الآن على الكمبوديين أنفسهم أن يحسموا الخلافات المتبقية بينهم ، وعليهم أيضا أن يبدو قدرا أكبر من المرونة في إعداد تسوية سياسية شاملة . ومن شأن ذلك أن ييسر عقد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا في وقت مبكر ، حيث يمكن التوصل الى اتفاق سلم بشأن ذلك النزاع الذي طال أمده ويمكن توقيع ذلك الاتفاق والتصديق عليه . إن ماليزيا ، بوصفها عضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وشاركت طويلا في السعي للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبودية ، لترحب بالتقدم المحرز حتى الآن ، وهي على استعداد لأن ترحب بقرار الشعب الكمبودي فيما يتعلق-بتقرير مستقبله عن طريق انتخابات حرة نزيهة تنظمها وتجريها الامم المتحدة .

وفي ظل خلفية التقارب بين الدولتين العظميين والاتجاه المؤكد صوب تخفيف حدة التوترات الإقليمية ، جاء غزو الكويت يوم ٢ آب/أغسطس كصدمة كبرى أكدت الطابع الهش والمتفجر لنظامنا الدولي . وقد أحزن ماليزيا لجوء شقيق مسلم الى العدوان المسلح على شقيق مسلم آخر ، وكلاهما تقدر ماليزيا صداقته . وبالرغم من هذا الاعتبار ، فقد تمسكت ماليزيا بشدة بالمبادئ التي تؤمن بها بقوة ، وتصرفنا وفقا لذلك بوصفنا عضوا في مجلس الامن ، فأيدنا كل قرارات المجلس المتعلقة بهذا الغزو الذي يشكل انتهاكا للقانون الدولي لا يمكننا أن نقبله . وفي اطار السعي للتوصل الى حل سلمي مبكر لهذه الأزمة ، رأينا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي وأن يتم في الوقت نفسه تنفيذ كل القرارات التي اعتمدها مجلس الامن تنفيذا فعالا . وأصرّت ماليزيا في المجلس على مواصلة بذل الجهود الدبلوماسية والسياسية لوضع نهاية لهذه الأزمة .

ولا يزال الشرق الأوسط يمثل أكثر المناطق تفجرا في العالم . ومن الجلي أن أي حدث رئيسي يقع في هذه المنطقة ستكون له نتائج سياسية واقتصادية ودينية شديدة في العالم كله . ولأسباب واضحة تحتاج هذه المنطقة الى كل اهتمامنا . وقد أدى تحول الأحداث في الخليج في الآونة الأخيرة الى دفع المنطقة والعالم كله الى حافة الحرب . ومن المؤكد أن حشد القوات في المنطقة يدعو الى القلق البالغ . وتعارض ماليزيا - كمسألة مبدأ وباعتبارها عضوا في حركة عدم الانحياز . عمليات نقل القوات العسكرية للدول الكبرى الى المناطق الأخرى لترابط فيها . ويتعين علينا أن نبذل قصارى جهودنا لتجنب التطور الخطير الذي يمكن أن يشعل شرارة حرب شاملة بما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة على المنطقة والعالم بأسره .

ما زالت الحالة الاقتصادية الدولية تشكل مصدر قلق عميق لنا جميعا ، وبخاصة للبلدان النامية التي ما زال الكثير منها يعاني من بطء النمو الاقتصادي ، ومن نمو سلبي في بعض الاحيان ، بالإضافة إلى مشاكل المديونية الخارجية وتدني أسعار السلع الاساسية وعدم امكانية الوصول إلى الاسواق ومجموعة من المشاكل الاخرى . في بداية هذا العام ، في الدورة الاستثنائية المعنية بالتعاون الاقتصادي الدولي ، اتفقنا على اتخاذ تدابير محددة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ولا بد أن يترجم هذا الالتزام الآن إلى عمل بنّاء . كما أن المؤتمر الذي اختتم مؤخرا والمتعلق بأقل البلدان نموا يمثل خطوة ميمونة نحو تخفيف محنة هذه البلدان بالتحديد .

إن مشاكل البلدان النامية يجب أن توضع في إطارها الصحيح . ومراعاة لهذه الحقيقة اجتمع ١٥ بلدا ناميا في كوالالمبور في ماليزيا ، في أوائل حزيران/يونيه من هذا العام . هذه البلدان لا تدعي أنها نصّبت نفسها حكما ومنظما للشؤون الاقتصادية العالمية ، ولا هي جلست معا لكي تتآمر ضد أحد في الشمال أو في الجنوب . ولم تكن أهدافها طموحة . ولكنها اجتمعت لاتباع نهج واقعي لحل المشاكل واستكشاف امكانية تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب وتوسيع نطاقه . ويحدو ماليزيا الأمل في أن يتمكن محفل مثل فريق الـ ١٥ ، بدعم البلدان النامية الاخرى ، من المساعدة في تيسير الحوار ، لا فيما بين بلدان الجنوب فحسب ، بل بين الجنوب والشمال أيضا . ونرى أنه إذا نظم الجنوب صفوفه فسوف يسهم في النهوض بحلول عادلة وعملية لمختلف مشاكل الجنوب الاقتصادية .

إن البلدان النامية تسلم بأنه لا بد أن تكون هناك طرق ووسائل لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهها . وهناك محافل شتى لتحقيق هذا الغرض . وما من شك في أن الامم المتحدة أحد هذه المحافل . هذه المنظمة ينبغي تشجيعها على تناول القضايا الاقتصادية الدولية حتى تسهم في إيجاد الحلول الصحيحة . وما زالت مجموعة الـ ٧٧ محفلا هاما للحوار فيما بين البلدان النامية ، وقناة للحوار بين هذه البلدان والبلدان متقدمة النمو في الأمم المتحدة وفي محافل أخرى .

يجب أن ندرك أنه في عصر ما بعد الحرب الباردة هذا ، لا بد من إيجاد ترتيبات جديدة من أجل إقامة نظام اقتصادي وتجاري دولي أكثر استقرارا . ولا يمكن للشمال أن يتجاهل تماما مشاكل واحتياجات بلدان كثيرة في الجنوب لمجرد أن هناك ديمقراطيات بازغة جديدة في الشمال بحاجة إلى المساعدة . فبلدان افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية لها مصلحة مماثلة في مستقبل الاقتصاد العالمي ، ولديها مشاكل ملحّة مثل مشاكل بلدان أوروبا الشرقية إن لم تكن أكثر منها إلحاحا ، ولا يجب تجاهلها . فلنعط منظومة الامم المتحدة فرصة لبناء توافق في الآراء حول هذه القضايا الملحّة .

نتفق جميعا اتفاقا تاما على ضرورة وقف تدهور البيئة . وكلنا ملتزمون بتوفير عالم نظيف وسليم بيئيا ، لا لانفسنا ولجيلنا فحسب ، بل للاجيال المقبلة أيضا ، وهذا هو الالتزام الاساسي الذي مكّن الامم المتحدة ووكالاتها ، وبخاصة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، من الاضطلاع بدور رائد في معالجة القضايا البيئية التي تهدد النظم التي تمد حياة الإنسان على الارض بأسباب البقاء وتنعكس مشاركة الامم المتحدة النشطة في مختلف قراراتها وأنشطتها ، وبخاصة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ . ونود هنا أن نذكّر وأن نعلن أنه لكي ينجح مؤتمر عام ١٩٩٢ ، يجب علينا جميعا أن نكرس جهودنا لضمان ما يلي : أولا ، النقل الفعال للتكنولوجيا السليمة بيئيا والملائمة إلى البلدان النامية ؛ ثانيا ، توفير موارد مالية جديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من الاضطلاع بدورها ؛ ثالثا ، توفير بيئة اقتصادية دولية صحية تشجع على النمو الاقتصادي والتنمية ، وخاصة في البلدان النامية .

إن ابراز القضايا البيئية دون ربطها بالتنمية لن يخدم مصلحة أي منا . وبالمثل فإنه لا المكوك القانونية ولا التدابير الانفرادية ، بما فيها عمليات الحظر والحملات المشوهة ، يمكن أن تسهم في خدمة قضيتنا التي تتمثل في إيجاد عالم نظيف وآمن فالبيئة والتنمية مسألتان مترابطتان وكل منهما تعزز الأخرى .

كما أن مسألة حماية البيئة العالمية لا تنفصل عن مسألة انتاركتيكا . لا بد من وجود اتفاقية للبيئة يكون لها طابع عالمي حقيقي ، من أجل الحفاظ على انتاركتيكا وحمايتها بما يعود بالمنفعة على الجنس البشري . إن انتاركتيكا تمثل أفضل فرصة للمجتمع الدولي ليشرع في جهد شامل متعدد الأطراف من أجل ضمان بنية سليمة ونظيفة للأجيال المقبلة . وينبغي لنا جميعا أن ندعم الجهود الرامية إلى حظر التنقيب عن المعادن واستخراجها في انتاركتيكا وحولها ، وضمان أن تكون جميع الأنشطة مقصورة على البحوث العلمية السلمية . إن ماليزيا تؤيد فكرة الحفاظ على انتاركتيكا باعتبارها محمية طبيعية أو متنزها عالميا . ويتعين علينا جميعا أن نتمكن من إيجاد أرضية مشتركة ، من خلال الأمم المتحدة ، بين الدول الأطراف في نظام معاهدة انتاركتيكا والدول غير الأطراف فيها . ذلك أنه لا يسعنا أن نضيع تلك القارة في سبيل مصالحنا الضيقة والأنانية .

أما مسألة إساءة استعمال العقاقير المخدرة والاتجار غير المشروع بها فهي قضية أخرى غاية في الأهمية تتطلب ردا مناسبا من المجتمع الدولي ، لأنها تمس جميع البلدان . في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة المعنية بالمخدرات ، في شباط/فبراير الماضي ، اتفقت الدول الأعضاء على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتوافر لها الولاية اللازمة والموارد الكافية لزيادة التعاون الدولي من أجل التصدي لمشكلة المخدرات . فلنترجم ذلك إلى واقع ملموس ، لأن هذه المشكلة بالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا إلى درجة لا يجوز لنا معها أن نظن أن الأمم المتحدة ستضطلع بمهامها في هذا الميدان دون تعزيز قدرتها على العمل . علينا جميعا أن نؤيد أي اقتراح من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية في هذا المجال ، بما في ذلك إعادة تشكيل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وجمعها في كيان واحد . لقد اكتسبت مشكلة المخدرات طابعا بالغ التعقيد يتطلب ردودا على جميع المستويات . وبالتالي ينبغي تنسيق الاجراءات الدولية عن طريق الأمم المتحدة ، في الوقت الذي تقوم فيه الحكومات بدورها في التصدي للمشكلة على الصعيد الداخلي . وقد قطعت ماليزيا ، من جانبها ، شوطا طويلا في سبيل مكافحة إساءة استعمال العقاقير المخدرة في أراضيها .

ينبغي أن تكون التسعينات عقدا لتجديد الإيمان بالامم المتحدة . لقد شهدنا تطورات هامة في الآونة الاخيرة سيكون لها أثر دائم على مستقبل منظومة الامم المتحدة ككل . وفي تاريخ الامم المتحدة كله لم يكن الوقت مؤاتيا كما هو الآن ، لكي نستعيد ثقة المجتمع الدولي . وبالإيمان المتجدد من جانب جميع الاعضاء ، يمكن للامم المتحدة أن تقوم بدورها الصحيح في المساعدة على إعادة تشكيل عالم ما بعد الحرب الباردة هذا . والامم المتحدة بحاجة إلى دعمنا الكامل في هذا الصدد .

السيد بونغو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، إن انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين يعد إشادة بمناقبكم الشخصية . وهو يعبر عن اسهام بلدكم ، مالطة ، في عملنا المشترك من أجل السلم والتعاون فيما بين الشعوب والامم .

ويرى وفد غابون أن من دواعي السرور والواجب أن يعرب لكم عن امنياته بالنجاح التام في الاضطلاع بمهمتكم الجسيمة والمشرفة .

لقد قدم سلفكم ، اللواء جوزيف غاربا ، خدمة جليلة للامم المتحدة بفضل تفانيه وكفاءته . ووفد بلادي يضم صوته إلى الإشادة الاجماعية به المُعرب عنها اليوم .

حقا إن الامم المتحدة ستذكر العمل الإيجابي للغاية الذي قام به السيد خافيير بيريز دي كوييار من أجل أن تعود منظمتنا إلى الدور الذي كلفها به مؤسسوها قبل ٤٥ سنة . وأود بالتالي أن أعرب له عن تهاني غابون الخالصة وأن أؤكد استعدادها للعمل من أجل تحقيق السلم والعدالة في العالم .

وتود غابون أن ترحب بانضمام ناميبيا ولختنشتاين مؤخرا إلى منظمتنا العظيمة .

إن مجرى العلاقات الدولية الراهن يشير بعض الانزعاج بالمقارنة بالهدوء الذي اتسمت به قبل فترة وجيزة . وهذا التباين الذي ظهر في فترة وجيزة أخذ الامم المتحدة على حين غرة بسبب طابعه الفجائي . ومن خلال الامم المتحدة يتعين على كل عضو من أعضائها الاضطلاع بكل مبادرة تفضي إلى إقامة مناخ من الثقة يتفق مع المثل العليا التي جمعتنا هنا .

ويبدو أن منظمتنا وصلت إلى لحظة هامة في تطورها . ونحن نعلن استعدادنا للمشاركة بثبات في بناء نظام جديد للامن يعود بالفائدة على الجميع ، وفي الكفاح من أجل التنمية . ولا يمكننا النجاح في هذا المسعى دون أن نكون مفعمين بالعزم الراسخ على القضاء على الافات المستعصية ، مثل الفصل العنصري ، والمخدرات ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، التي كرست لها الجمعية العامة مؤخرا دورات استثنائية . وهذه بعض التحديات الرئيسية التي يتعين علينا مواجهتها .

ولكن يبقى من الصحيح مع ذلك أن روح السلم حققت تقدما كبيرا بوصفها عاملا أساسيا للتعايش بين الامم . كما أن القيم الإنسانية الاخرى ، مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ، موضع مراعاة أكبر اليوم . والحق أنه ، يمكننا ، التيقن من خلال دراسة السنوات القليلة الماضية ، أن نخلص على وجه اليقين إلى أن المجتمعات المعاصرة أصبحت أكثر ديمقراطية . وفي هذا السياق ، تجري حاليا تغييرات مؤسسية عميقة في غابون ، حيث نشرع ، عن طريق الانتخابات الجارية ، في إقامة برلمان متعدد الاحزاب .

لقد عقد رئيس الجمهورية ، صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو ، استجابة لرغبات مواطنيه ، مؤتمرا وطنيا بشأن الديمقراطية في ليبرفيل ، في شهري آذار/مارس و نيسان/ابريل الماضيين . وقد عبأ هذا الاجتماع التاريخي كل الآراء التي قدمها العديد من التشكيلات السياسية أو الاجتماعية/المهنية .

وقد نوقشت الافكار في ظل روح من الانفتاح والحرية والمسؤولية . ونجم عن ذلك توافق وطني في الآراء ، أصبحت بفضله الحياة السياسية في غابون تحكم بموجب دستور جديد ؛ واعتمد ميثاق وطني للحريات ؛ وشكلت حكومة تعبر عن الآراء السياسية المختلفة ؛ وحرصا على استمرارية الديمقراطية الوليدة ، شُكّل مجلس وطني للديمقراطية ولجنة مكلفة بمتابعة القرارات التي اتخذها المؤتمر الوطني .

وسيتولى المجلس الوطني للاتصالات ، الذي سيُشكّل بعد الانتخابات التشريعية ، هذه المهمة ذاتها في وسائط الإعلام . وتؤذن هذه الانتخابات المتعددة الاحزاب ، وهي أول انتخابات تُعقد في بلادي خلال حياة جيل كامل ، بدء مرحلة حاسمة في تعزيز التقاليد الديمقراطية في غابون . وسوف تكون المؤسسات الجديدة ، التي ستشكل الآن إطارا للحياة السياسية في غابون ، مستندة في المقام الاول إلى سيادة القانون بوصفه ضامنا للاستقرار وإلى احترام مؤسساتنا . ولذلك نود أن نؤكد هنا أن الديمقراطية ، بصورتها العالمية ، طريق آمن لانتقال المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة معينة من تطورها .

لقد أكدت في كلماتي الاستهلالية على الدور الذي تضطلع به منظمتنا من أجل استعادة مكانتها . والاحظ أن بعض المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة لجمعيتنا تتجه بالتحديد نحو هذا الاتجاه . وقد أدت التغييرات العميقة التي مرت بها الحياة الدولية عن طريق توطيد مناخ الانفراج إلى بدء احتمالات سلم حقيقية وتسوية بعض الصراعات الإقليمية .

ولا بد لنا أن نلاحظ هنا أن الديناميات التي أدت إلى إعادة توحيد بعض أجزاء العالم التي كانت مقسمة في السابق ، لا تعتمد على الحاجة العالمية إلى تقرير المصير للشعوب فحسب بل أيضا وقبل كل شيء على هذه التغييرات ذاتها .

إن قرار دولتي اليمن الاندماج في دولة واحدة ، وإعادة التوحيد الوشيك للدولتين الالمانيتين ، والمحادثات التي جرت مؤخرا على مستوى عال بين الدولتين الكوريتين ، تشهد على القدرة الحقيقية للشعوب التي نمثلها هنا في الاسهام سلميا في مسيرة التاريخ .

إلا أننا لم نصل بعد إلى أن نكون بمنأى عن جميع أشكال التوترات ، وذلك بسبب العديد من المشاكل التي لا تزال باقية معنا .

وإذا نظرنا إلى الوضع القائم حاليا في افريقيا ، لوجدنا أن من المؤسف حقا أن تاريخ تلك القارة قد خص بعض شعوبها بمصير مؤلم للغاية . فقد أدت ممارسة الفصل العنصري غير المبررة والمستمرة إلى انتقال جماعي للسكان ، وتُعد بالفعل السبب الرئيسي لظاهرة اللاجئين في الجنوب الافريقي . وعلينا أن نرى في هذا سببا آخر لتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي ببذل قصارى جهده من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وعلينا أيضا تأييد المبادرات المتخذة داخل وخارج جنوب افريقيا من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض . وبهذه الروح ترحب غابون بالافراج عن نيلسون مانديلا واعطاء الحركات المناهضة للفصل العنصري صفة قانونية . ولكننا نلاحظ مع الأسف الطابع المتدني للتدابير المقصود بها القضاء على الفصل العنصري .

ولذلك ، تؤيد غابون الإبقاء على الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا .

ولكن مصير هؤلاء السكان الافارقة لا يرجع إلى الفصل العنصري فحسب ، فالصراعات الداخلية والصراعات على الحدود تسبب بدورها نفس المشاكل . أما نزاعات الحدود ، فلانها تتصل بالسيادة ، تطرح في حد ذاتها مشكلة تسويتها في إطار الالية التي تنادي بها الامم المتحدة أو منظمة الوحدة الافريقية .

وفي الحالة الخاصة بالصراع التشادي الليبي ، اضطلع بلدي ، الذي يرأس اللجنة المخصصة التي أنشأتها منظمة الوحدة الافريقية ، بدور نشط في العام الماضي في عملية تنفيذ الاتفاق المبرم في الجزائر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وهكذا تابعنا بعناية أداء اللجنة التقنية المشتركة المنصوص عليها في ذلك الاتفاق . بل لقد نظمنا في غابون ، في آذار/مارس الماضي ، اجتماعا ثلاثيا على المستوى الوزاري ، اقترحنا أثناءه على طرفي النزاع مشروع بروتوكول لتنفيذ اتفاق الجزائر . وقد حظي هذا المشروع بالموافقة الجريئة من جانب الطرفين اللذين تعهدا بمواصلة المفاوضات حول بعض النقاط المعلقة .

ونظرا لان تلك المشكلة مطروحة الآن على هذه المنظمة ، عن طريق محكمة العدل الدولية ، فإننا نود أن نعبر عن تقديرنا للدول الاخرى التي أسهمت في السعي إلى إيجاد حل سياسي للنزاع ، وعن اقتناعنا بأننا بذلنا كل ما يمكن بذله في هذا الاتجاه .

ومن المؤسف أن أزمة الشرق الاوسط التي لا تزال مستمرة بسبب عدم التفاهم المستفحل ، بدأت تجتاز مرحلة جديدة تضيف إلى تعقيد المناقشة بشأن هذه المنطقة ، مما يوهن الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى الحلول الملائمة .

وفيما يتصل بالجوانب التقليدية في هذه المناقشة - أي لبنان وفلسطين - تنادي غابون باللجوء إلى آلية يمكن أن يتيح إنشاؤها وقيامها على أساس الاحكام ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة أن يسمحا بإيجاد حل شامل لهاتين المسألتين . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي أن يطبق في أقرب وقت ممكن اقتراح عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الاوسط ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

(السيد بونغو ، غابون)

إن خطورة الاحداث الاخيرة في المنطقة - منذ دخول القوات العراقية إلى أراضي الكويت - مسألة تبعث على قلقنا جميعا . وعندما ننظر في الحالة التي نشأت بناء على ذلك يتحتم علينا تعبئة جميع الإمكانيات السياسية والدبلوماسية المتاحة للمجتمع الدولي ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمتنا .

لقد حدثت مؤخرا تطورات هامة في الحالة في كمبوديا . ونرحب في جملة أمور بالاتفاق الذي توصل إليه أطراف الصراع بشأن الإطار الذي اقترحه الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن ، لإيجاد تسوية شاملة ودائمة لذلك الصراع .

إن التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الشرق والغرب التي كانت في السابق قائمة على أساس توازن الرعب ينبغي أن تؤدي منطقيا إلى تغيرات جذرية في الدور السياسي المخصص للاسلحة النووية . بل إن المالكين الرئيسيين للاسلحة النووية قد اتفقوا ، منذ عام ١٩٨٨ ، على مبدأ التخفيض ، وقد يبرمون اتفاقا بشأن الوسائل الكفيلة بذلك في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام . وهذه التغيرات واستمرار هذه الجهود يجب أن تفضي إلى مناخ مؤات لإقامة توازن جديد على أساس الحوار والثقة واحترام المصالح المتبادلة . وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تصبح العلاقات الدولية في المستقبل ، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية ، أكثر أمنا وأكثر استقرارا .

لقد كان من الملائم بحق أن كرست الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة للتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية . واستنتاجات الجمعية بشأن الحالة الاقتصادية العالمية في الثمانينات ، وآفاق تحسين تلك الحالة ، والالتزامات التي قطعتها الجمعية على نفسها ، تجعلنا ننظر إلى ذلك الحدث نظرة إيجابية .

إن عودة الامم المتحدة إلى الاضطلاع بدور في المشاكل المتعلقة بالحوار بين الشمال والجنوب ، لا بد أن يبعث على تجدد الامل إذا ما اتبع نهج شامل في تناول الموضوع . ومزايا هذا النهج واضحة للغاية . وإذا ما طبق ، مثلا ، على معالجة المديونية وهي مسألة شائكة ، فيمكن أن نتلافى إيلاء الاولوية إلى الجوانب الاقتصادية على حساب الجوانب الاجتماعية ، أو الجوانب السياسية على حساب الجوانب الاخلاقية .

وكما قال الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا في تقريره الاخير ، تعتبر الضغوط الخارجية عاملا أساسيا تسبب الركود الاقتصادي في افريقيا . بل إنه ، بالإضافة إلى التردي المتزايد للتوازن التجاري عاما بعد عام هناك عبء متزايد باطراد للمديونية التي يصل حجمها بالنسبة للدول الافريقية وحدها الى ما يقرب من ٢٦٠ بليون دولار . أي خُمس مجموع المديونية الكاملة للبلدان النامية . لقد اعتمدت بلداننا برامج تكيف هيكلي ، واشتركت في اتفاقات لإعادة جدولة الديون . وعلى هذا الاساس ، اتخذت فرادى تدابير لتحسين تمويلها وإجراءات ميزانيتها ، وقد فعلت ذلك بالرغم من الآثار السلبية المترتبة على الصعيد الاجتماعي - وهي آثار قد تصبح أقل ضررا إذا خففت البلدان الدائنة عبء المديونية .

وفي هذا الصدد ، ترحب غابون ، التي هي بلد ذو دخل متوسط ، بخفض سعر الفائدة على الديون الحكومية الذي قررته فرنسا من جانب واحد . وهذه المبادرة دليل على دور التضامن الدولي في معالجة الصعوبات الاقتصادية . ونجدد النداء الذي وجهته مجموعة الـ ٧٧ مرارا وتكرارا بإلغاء مديونية البلدان النامية .

أثناء العامين الاخيرين ، شهد الاقتصاد العالمي نموا أسرع مما كان متوقعا ، ولكن لم يتسن تحقيق التوازن في التطور الشامل للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . وفيما يتصل بافريقيا بصفة خاصة ، لا تزال هناك أسباب تدعو إلى الانشغال العميق بمستقبل القارة . إن مستويات المعيشة عموما قد تدهورت للسنة الرابعة على التوالي نتيجة لانخفاض أسعار السلع الاساسية وبسبب ضالة دور افريقيا في التجارة الدولية . وللتصدي لهذا الاختلال المستمر لا بد من إجراء دراسة جديدة لانماط التنمية في بلداننا . كيف يمكن أن نكف عن الاضطلاع بالدور البسيط المتمثل في انتاج المواد الاولية وهو الدور الذي نقتصر على أدائه ؟ كيف يمكننا أن نحقق التوازن في ميزان المدفوعات وأن نجدد حصيلة صادراتنا ؟ إنه من قبيل الوهم أن نعيد النظر في أنماط التنمية التي اعتمدتها بلداننا إذا لم نحصل على موارد مالية ونستزيد علما بأساليب الاتجار في المواد الاساسية وتحسين نصيب بلادنا في التجارة العالمية . ولهذا فإننا نعتقد أن من الملح أن نتفق على حل منصف ونهائي لمشكلة

الديون وزيادة الموارد من أجل التنمية وتنسيق السياسات الوطنية في مجال الاقتصاد الكلي والعمل على إنشاء نظام للمفاوضات الدولية .

إذا كانت المشاكل السياسية والاقتصادية الدولية الجارية تدعو للقلق ، فذلك ينسحب أيضا على المسائل المتعلقة بالبيئة والسكان . وفيما يتصل بالبيئة ، يكمن الهدف في توعية الرأي العام في بلداننا بالمخاطر التي تهدد أمننا جميعا ، وهي إزالة الغابات بشكل فوضوي ، وتآكل التربة ، وتلوث المياه والجو ، واستنزاف طبقة الأوزون ، والاتجار غير المشروع بالنفايات السامة وما إلى ذلك . هذه هي المشاكل الجوهرية التي يمكن أن يناقشها المؤتمر المعني بالبيئة الذي سينعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

إن مسألة مستقبل سكان العالم تأتي في مقدمة شواغل منظمتنا . والعملية التي شرع فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ بضعة أعوام هي خير دليل على هذه الحقيقة .

وإذا كان لي أن ألخص التعليقات التي ذكرتها حتى الآن ، فسأقول إن استعادة منظمتنا لدورها يواكبه إضفاء طابع إنساني أصيل على دراستها للقضايا الرئيسية . ولا بد أن يكون هذا علامة من علامات العصر تعبر عن تنوع أعضاء المنظمة وقوتهم المالية . والأمم المتحدة تحمل في طياتها كل ما تحتاج إليه من أجل إعادة تنشيطها . وهذه قاعدة عامة ، بل قانون عالمي بشأن تقدم أية منظمة ومستقبلها . ولهذا فمن الطبيعي أن يتعين على كل دولة عضو أن تبذل قصارى جهدها لمساعدة الأمم المتحدة على تحقيق إعادة تنشيطها .

وهذا يبين مدى أهمية قضية الموارد التي تمنح للمنظمة . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجنب الأعباء المتنوعة التي تثقل مسيرة تقدم الإنسانية صوب عالم أفضل . ومع ذلك يجب علينا في كل مناسبة أن نعالج هذه الأعباء بمحاولة التحلي بروح ابتكارية للتغلب عليها . والإقدام على ذلك لا يعني أننا أول من سلك ذلك السبيل ، فالأجيال التي سبقتنا واجهت نفس هذا التحدي . ولكننا مسلحون بطريقة أفضل منها ، ولهذا فإننا ندخل الألفية القادمة التي أصبحت وشيكة ، بكل ثقة وعزم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥